م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/540

قضايا الاقتصاد السوري – شؤون داخلية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 540,

Issues of the Syrian Economy.

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 24 آب، 24 August 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/540

قضايا الاقتصاد السوري، شؤون داخلية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 آب، 24 AUGUST 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 540, Issues of the Syrian Economy

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/540

قضايا الاقتصاد السوري – شؤون داخلية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 540

Issues of the Syrian Economy

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 24 آب، 24 August 2025

Contents

ملخص محتويات التقرير الاقتصادي

1 - ماذا يعني شعار سوريا الجديد؟ 8

بعد إطلاق الرئيس السوري أحمد الشرع الهوية البصرية الجديدة للدولة، الخميس، ثارت تساؤلات عدة بشأن شكل ومعنى الشعار الجديد .وأكد الشرع أن الهوية البصرية الجديدة للدولة تعبّر عن سوريا التي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم، سوريا الواحدة الموحدة.

2 - المصرف المركزي: لن نلجأ إلى الديون الخارجية ولن نربط الليرة بالدولار 9

قال حاكم مصرف سوريا المركزي، الدكتور عبد القادر الحصرية، إن سوريا، وبأمر من الرئيس أحمد الشرع، لن تلجأ إلى الديون الخارجية، مشدداً على أنه لن تكون هناك أي استدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

3 - بمرسوم رئاسي.. تعيين مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق 11

أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم (111) لعام 2025 الأحد 29 حزيران، القاضي بتعيين مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق .وجاء ذلك استناداً إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته، وإلى قانون تنظيم الجامعات رقم /6/ لعام 2006 وتعديلاته.

4 - منع "تهريب الملكيات".. من يوقف معاملات نقل ملكية العقارات سوريا؟....15

منذ إسقاط نظام الأسد في الثامن من كانون الأول أواخر العام المنصرم، أعلنت المديرية العامة للمصالح العقارية في دمشق عن تعليق عمليات نقل ملكية العقارات في خطوة وصفتها بالإجرائية والتنظيمية ضمن إطار الحفاظ على السجلات العقارية وحقوق المواطنين، لا سيما المهجّرين داخل البلاد وخارجها.

5 - سوريا.. تعديلات شاملة في بنية التعليم الجامعي 18

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سوريا سلسلة من القرارات الهادفة إلى إصلاح بنية التعليم الجامعي وتحديث سياساته، وذلك خلال أول اجتماع لها ضمن مجلس الوزراء الجديد .وجاءت هذه القرارات في لقاء مباشر بثته قناة "الإخبارية السورية"، الأحد 22 من حزيران، بحضور وزير التعليم العالي الدكتور، مروان الحلبي.

6 - تركة ثقيلة من الفساد والحرب.. هل تستطيع الحكومة السورية الجديدة النهوض بالاقتصاد؟ 20

نفذ مصرف سوريا المركزي مؤخرا أول تحويل دولي مباشر عبر نظام سويفت، ونقلت رويترز أن حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية قد وجه دعوة رسمية للبنوك الأميركية لإعادة العلاقات المصرفية بعد الإطاحة بشار الأسد .ويأتي هذا التحويل بعد سنوات طويلة من فرض الدول الغربية لأحد أكثر أنظمة العقوبات صرامة نتيجة قمع النظام المخلوع للاحتجاجات عام 2011.

7 - السيد الرئيس أحمد الشرع يصدر مرسوماً بزيادة بنسبة 200% على الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين 26

أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الشرع المرسوم رقم 102 لعام 2025، القاضي بزيادة بنسبة 200% على الرواتب والأجور المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية، وجهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن 50 بالمئة من رأسمالها.

8 - السيد الرئيس أحمد الشرع يصدر مرسوماً بزيادة 200% على رواتب أصحاب المعاشات التقاعدية 28

أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الشرع المرسوم رقم 103 لعام 2025 القاضي بمنح أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة قدرها 200 بالمئة من المعاش التقاعدي النافذ بتاريخ صدور هذا المرسوم.

9 - زيادة الرواتب في سوريا 400 % بلغة السوق وحساباته.. 30

زادت رواتب السوريين العاملين والمتقاعدين بنسبة 400%.. في الحسابات الفعلية للمتغيرات على سلّم الأجور وبالمقارنة مع الوزن الجديد لليرة في ميزان سلّة العملات.. وهذا ليس من قبيل التهيؤات.. بل الوقائع ما بين القدرة الشرائية لليرة قبل وبعد التحرير.

10 - تخفيض رسوم جوازات السفر داخل سوريا وخارجها.. الأسعار الجديدة 32

أصدر وزير الداخلية السوري، أنس خطاب، قراراً يقضي بتخفيض رسوم منح وتجديد جوازات السفر للمواطنين داخل سوريا وخارجها، وذلك اعتباراً من تاريخ صدوره. ونص القرار على تخفيض الرسم القنصلي للمقيمين في الخارج إلى 400 دولار أميركي لإصدار الجواز الفوري بدلاً من 800 دولار سابقاً، و200 دولار عند التقديم بنظام الدور، بدلاً من 300 دولار.

11 - الداخلية السورية تعلن عن تخفيض مرتقب في رسوم جوازات السفر 34

أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية نور الدين البابا، مساء السبت، عن تخفيض مرتقب لكلفة استصدار جوازات السفر السوري. وقال البابا في مقابلة على قناة الإخبارية السورية إن رسوم استخراج جواز السفر، التي تعتبر عالية نسبيا.

12 - للمقيمين داخل وخارج سوريا.. وزارة الداخلية تفتح باب التسجيل لاستخراج جواز سفر 37

أعلنت وزارة الداخلية السورية، فتح الباب أمام السوريين الراغبين بالحصول على جواز السفر، والمقيمين داخل وخارج البلاد، وذلك بعد توقف عمل إدارة الهجرة والجوازات لعدة أسابيع.

13 - وزارة الدفاع السورية تكشف عن إستراتيجيتها لإعادة هيكلة الجيش 38

دمشق -في ظل التحديات المتعددة التي واجهتها سوريا في السنوات الماضية، تسعى وزارة الدفاع إلى إعادة بناء الجيش العربي السوري ليكون مؤسسة عسكرية حديثة محترفة، تتماشى ومتطلبات العصر وتحافظ على السيادة الوطنية.

14 - جفاف غير مسبوق .. 16 مليون سوري مهددون بانعدام الأمن الغذائي .. 41

في خضمّ جفاف غير مسبوق منذ عقود يهدّد أكثر من، وفق الأمم المتحدة، تتنافس الحكومة السورية والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا على شراء محاصيل القمح من المزارعين هذا العام. وتضرّر قرابة 2,5 مليون هكتار تقريباً من المساحات المزروعة بالقمح جراء الظروف المناخية السيئة.

15 - ركود يضرب سوق العقارات في دمشق.. ما الأسباب؟ 43

يشهد قطاع العقارات في دمشق حالة من الركود في عمليات البيع والشراء، نتيجة جملة من العوامل، في مقدمتها الارتفاع الكبير في الأسعار، رغم الانخفاض النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، ما جعل الأسعار الحالية غير مقنعة بالنسبة للكثير من المواطنين.

16 - إيجارات مرتفعة وعقارات بيد من لا يملكها.. ما الحلول لتخفيف أزمة السكن في حمص؟ 45

تتفاقم أزمة السكن في سوريا، خاصة في مدينة حمص التي تتسع فيها نسبة دمار الأبنية السكنية، وسط استغلال من أصحاب العقارات برفع بدل الإيجارات لأكثر من أربعة أضعاف السعر ما قبل سقوط النظام المخلوع في 8 كانون الأول الماضي، في حين يعاني آخرون من إخراج المستأجر بسبب قانون الإيجار القديم.

17 - بقي 176 يوما.. سوريا بين أحلام المستثمرين وكابوس الواقع 52

180 يوماً هي مدّة الفرصة التي منحتها وزارة الخارجية الأميركية لدمشق بإعفائها من العقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر، وهو القرار الذي من شأنه أن يفتح باب الاستثمارات في البلاد، لكن يظل السؤال المحير وهو هل بيئة الاستثمار في سوريا مهيّئة لأن تقدم فرص استثمارية خلال الأيام المتبقية 176 يوما؟.

18 - «عاهات الاشتراكية» أم «عاهات الرأسمالية»؟ تضليل اقتصادي برعاية غرفة تجارة دمشق 60

نظّمت غرفة تجارة دمشق، يوم الخميس 22 أيار 2025، محاضرة اقتصادية بعنوان «كيف حققت الحرية الاقتصادية وسياسات اقتصاد السوق الحر الرخاء لـ1.4 مليار صيني وأفادت العالم؟»، قدمتها مديرة العلاقات الخارجية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في معهد أكتونActon ، لي سكوللاند.

19 - إعادة التداول في سوق دمشق للأوراق المالية.. الوزير برنية: الاقتصاد السوري بدأ التحرك والانتعاش 67

استأنفت سوق دمشق للأوراق المالية نشاطها اليوم بعد توقف استمر نحو 6 أشهر، وذلك بحضور رسمي رفيع، ومشاركة واسعة من شخصيات اقتصادية ومستثمرين وتجار.

20 - وزارة الإعلام تُحدد شروط ترخيص المواقع الإلكترونية في سورية 71

أصدرت وزارة الإعلام في سورية مجموعة من الشروط الجديدة لترخيص المواقع الإلكترونية، أبرز الشروط المعلنة: أن يكون صاحب الترخيص سوري الجنسية، أن يكون المدير المسؤول عن الموقع حاصلاً على شهادة جامعية، أو يمتلك خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال الإعلام، ألا يكون المدير المسؤول ملاحقاً قضائياً، وتحديد مدة الترخيص بخمس سنوات، مع إمكانية تجديدها.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/540

قضايا الاقتصاد السوري – شؤون داخلية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 540

Issues of the Syrian Economy

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 24 آب، 24 August 2025

مواد حديثة للتقرير الاقتصادي الأسبوعي، قضايا الاقتصاد السوري

1 - ماذا يعني شعار سوريا الجديد؟

4 ايوليو 2025 - 08:30 بتوقيت أبوظبي

سكاي نيوز عربية - أبوظبي

شعار الجمهورية السورية الجديد

بعد إطلاق الرئيس السوري أحمد الشرع الهوية البصرية الجديدة للدولة، الخميس، ثارت تساؤلات عدة بشأن شكل ومعنى الشعار الجديد.

وأكد الشرع أن الهوية البصرية الجديدة للدولة تعبّر عن سوريا التي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم، سوريا الواحدة الموحدة.

وفي أعلى الشكل الجديد يوجد 3 نجوم في إشارة إلى العلم السوري، بينما يرمز طائر العاب إلى القوة والتوازن.

وهناك 14 ريشة ترمز إلى محافظات سوريا الـ14، في حين يرمز الذيل إلى المناطق الجغرافية الخمس الكبرى التي تعني وحدة البلاد.

وخلال كلمته في حفل الإطلاق، قال الشرع إن "الهوية التي نطلقها اليوم تعبر عن سورية بكل أبنائها، عن وطن يستمد قوته من تنوعه الثقافي والعرقي الذي يشكل مصدر إثراء لا ساحة تنازع."

ووجه الشرع خطابه للشعب قائلا: "أيها الشعب السوري إن حكاية الشام تستمر بكم فيحكي التاريخ أن عصر أفولكم قد ولى وأن زمان نهضتكم قد حان، ودماءكم لم تذهب سدى، عذاباتكم لاقت آذاناً مصغية، وأن هجرتكم قد انقطعت وسجونكم قد حُلت وأن الصبر أورثكم النصر."

وأشار إلى أن "احتفال اليوم عنوان لهوية سورية وأبنائها بمرحلتها التاريخية الجديدة، هوية تستمد سماتها من هذا الطائر الجارح، تستمد منه القوة والعزم والسرعة والاتقان والابتكار في الأداء."

وأوضح الرئيس الشرع أن "الهوية التي نطلقها اليوم تعبر عن سوريا التي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم، سورية الواحدة الموحدة، وإن التنوع الثقافي والعرقي عامل إغناء وإثراء لا فرقة أو تنازع"، مؤكداً أن "الهوية تعبر عن بناء الإنسان السوري وترمم الهوية السورية التي ألفت الهجرة بحثاً عن الأمن والمستقبل الواعد، فنعيد إليها ثقتها وكرامتها وموقعها الطبيعي في الداخل والخارج."

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1806709-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%9F

2 - المصرف المركزي: لن نلجأ إلى الديون الخارجية ولن نربط سعر الليرة بالدولار

حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية

تلفزيون سوريا . إسطنبول، 21:29 | 2025.07.04دمشق

قال حاكم مصرف سوريا المركزي، الدكتور عبد القادر الحصرية، إن سوريا، وبأمر من الرئيس أحمد الشرع، لن تلجأ إلى الديون الخارجية، مشدداً على أنه لن تكون هناك أي استدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

وذكر الحصرية، في مقابلة مع قناة CNBC" عربية"، أن سعر صرف العملة السورية تحسن بنسبة 30%، مبيناً في الوقت ذاته أنه لن يتم ربط سعر صرف الليرة السورية بالدولار أو اليورو.

ولفت الحصرية إلى أن الحكومة تعمل على بناء اقتصاد صحي قائم على الإنتاج والصادرات، بعيداً عن الفوائد المرتفعة أو المغريات الاستثمارية ذات المخاطر العالية، مشيراً إلى أن البيئة الاستثمارية باتت مؤهلة لتوفير عوائد مستقرة، بعد دخول الاقتصاد السوري، وللمرة الأولى منذ سبعة عقود، في مرحلة استعادة النشاط الكامل لجميع قطاعاته.

وأعلن الحصرية أنه سيتم استحداث مؤسسة لضمان الودائع في البنوك السورية، متوقعاً في الوقت نفسه انتهاء التشوهات في سعر صرف الليرة خلال الأشهر المقبلة، وبلوغ سعر موحد، إلى جانب توفير قروض عقارية للسوريين في الخارج.

وأوضح أن البلاد بدأت مرحلة جديدة من الانفتاح النقدي والمصرفي، بالتزامن مع تفكيك العزلة المفروضة لعقود على القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن هذا القطاع يشهد، وللمرة الأولى منذ عام 2012، عودة التحويلات المالية المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب استعادة الوصول إلى نظام "سويفت" العالمي.

أسعار السلع المستوردة

بخصوص الشق الضريبي، ذكر الحصرية أن السياسة الجديدة لن تُثقل كاهل المواطنين، إذ تركز التشريعات المرتقبة على فرض الضرائب على الأرباح لتشجيع الإنتاج، وليس على الاستهلاك.

وبيّن أن وزارة المالية استطاعت تحقيق إيرادات "لا بأس بها" من خلال رسوم جمركية مخفّضة، بما يسهم في تعزيز الإيرادات دون المساس بالقدرة الشرائية.

وفي الوقت نفسه، توقع الحصرية أن تشهد أسعار السلع المستوردة انخفاضاً بنسبة تتراوح بين 25 و30% خلال الفترة المقبلة، بعد إزالة القيود المفروضة وبدء تدفق الواردات بشروط تجارية طبيعية.

وختم الحصرية بالقول إن البنك المركزي يجري مشاورات فنية مع صندوق النقد الدولي، لتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال المدفوعات والحوكمة النقدية، ضمن رؤية شاملة لإعادة دمج سوريا تدريجياً في الاقتصاد العالمي.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%86-%D9%86%D9%84%D8%AC%D8%A3-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%86-%D9%86%D8%B1%D8%A8%D8%B7-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

3 - بمرسوم رئاسي.. تعيين مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق

حزيران 30, 2025

أصدر السيد الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم (111) لعام 2025 الأحد 29 حزيران، القاضي بتعيين مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق.

وجاء ذلك استناداً إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته، وإلى قانون تنظيم الجامعات رقم /6/ لعام 2006 وتعديلاته.

وبموجب المادة الأولى من المرسوم، يتولى مصطفى صائم الدهر مهامه كرئيس للجامعة ويمارس اختصاصاته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

كما نصت المادة الثانية على أن يتقاضى تعويضات الوظيفة المُسندة إليه ضمن الإطار القانوني المحدد.

وشددت المادة الثالثة على أن تصرف النفقة الناجمة عن هذا المرسوم من موازنة وزارة التعليم العالي، في حين نصت المادة الرابعة على ضرورة تبليغ من يلزم لتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

وأصدر السيد الرئيس أحمد الشرع المرسوم التشريعي رقم 132 لعام 2025، القاضي بتعيين الدكتور إياد إسماعيل فحصة رئيساً لجامعة اللاذقية.

وأصدر الرئيس الشرع في وقت سابق مراسيم تشريعية تقضي بتعيين زياد حسن عبود رئيساً لجامعة إدلب، وعبد الكريم حسين قلب اللوز رئيساً لجامعة حماة، وأديب محمد برهوم رئيساً لجامعة طرطوس.

وفي 15 حزيران الجاري، التقى السيد الرئيس مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور مروان الحلبي، وعددٍ من المرشحين لرئاسة الجامعات الحكومية داخل قصر الشعب في دمشق.

وبحث الرئيس الشرع مع وزير التعليم العالي ومرشحي رئاسة الجامعات آليات تطوير منظومة التعليم العالي، وتعزيز فاعلية البحث العلمي لخدمة أولويات التنمية الوطنية.

https://alikhbariah.com/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-/%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%87%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A

- من هو رئيس جامعة دمشق الدكتور مصطفى صائم الدهر ؟

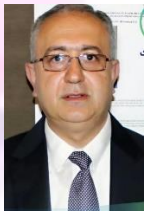

أصدر الرئيس أحمد الشرع مرسوما بتعيين الدكتور مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق

والدكتور الدهر أستاذ في الفيزياء - المعهد العالي لبحوث الليزر وتطبيقاته

ملخص الخبرة العملية:

- حاصل على الدكتوراه في الفيزياء من الولايات المتحدة الأمريكية
- منحة الفولبرايت الأمريكية عام 1995-1997
- عمل أربع وعشرون عاماً كعضو هيئة تدريسية في قسم الفيزياء والمعهد العالي لبحوث الليزر في جامعة دمشق
- إضافة إلى العمل الأكاديمي في جامعة دمشق يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة هيئة الطاقة الذرية السورية ولسنوات في اللجنة الاستشارية العلمية فيها

- عضو في لجنة الفيزياء في مجمع اللغة العربية
- شغل عدد من المواقع الإدارية لمدة 12 سنة في جامعة دمشق، كرئيس قسم الفيزياء لسنتين وعميد المعهد العالي لبحوث الليزر لعشر سنوات
- عمل ضمن عدد من اللجان العلمية الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتأهيل والتعادل والمعايير الوطنية الأكاديمية في وزارة التعليم العالي
- عمل كمنسق لبرنامج الإجازة في تقانة الليزر الخاص بخريجي المركز الوطني للمتميزين
- أشرف بنجاح على 26 رسالة ماجستير و11 رسالة دكتوراه
- نتج عن هذا العمل العلمي أكثر من 85 مقال علمي محكم في مجلات علمية أغلبها في مجلات دولية
- كما قام بتأليف عدد من الكتب الجامعية

الشهادات العلمية:

• 2001 دكتوراه من جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
• 1997 ماجستير في الفيزياء جامعة ميسوري الولايات المتحدة الأمريكية.
• 1993 دبلوم الدراسات العليا في الكترونيات الجسم الصلب، جامعة حلب.
• 1991 إجازة في الفيزياء جامعة حلب.

العمل الإداري:

• مدير تحرير مجلة العلوم الأساسية في جامعة دمشق - حاليا
• عميد المعهد العالي لبحوث الليزر وتطبيقاته، جامعة دمشق 2015 وحتى 2019.
• رئيس قسم الفيزياء، جامعة دمشق، 2013- 2015.
• عميد المعهد العالي لبحوث الليزر وتطبيقاته، جامعة دمشق 2005 و حتى 2011.

المنح والجوائز:

• تقدير رئيس جامعة دمشق للنشر العلمي للعام 2021

• شكر وتقدير رئيس جامعة دمشق للعمل مع برنامج المتميزين في الليزر 2016
• جائزة أفضل مساعد مدرس جامعة ميسوري 2001.
• منحة رئاسة جامعة ميسوري 2000-2001.
• منحة الفولبرايت الأمريكية 1995-1997.

سيرياندیز، الأحد 29-06-2025

تعيين مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق

أصدر الرئيس السوري أحمد الشرع مرسوماً رئاسياً بتعيين الدكتور مصطفى صائم الدهر رئيساً لجامعة دمشق، وذلك بتاريخ 29 حزيران 2025، بموجب المرسوم رقم 111 لعام 2025.[123] جاء هذا التعيين استناداً إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وتعديلاته، وقانون تنظيم الجامعات رقم 6 لعام 2006 وتعديلاته.[12]

الدكتور مصطفى صائم الدهر هو أستاذ في الفيزياء في المعهد العالي لبحوث الليزر وتطبيقاته بجامعة دمشق، ويحمل دكتوراه في الفيزياء من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية (2001)، إضافة إلى ماجستير من نفس الجامعة (1997)، ودبلوم دراسات عليا في إلكترونيات الجسم الصلب من جامعة حلب (1993)، وإجازة في الفيزياء من جامعة حلب.[3](1991)

من أبرز خبراته وسيرته المهنية:

عمل لأكثر من 24 عاماً كعضو هيئة تدريسية في قسم الفيزياء والمعهد العالي لبحوث الليزر بجامعة دمشق.[3]

شغل مناصب إدارية عدة، منها رئيس قسم الفيزياء (2013-2015) وعميد المعهد العالي لبحوث الليزر وتطبيقاته لفترتين (2005-2011 و2015-2019).[3]

عضو في مجلس إدارة هيئة الطاقة الذرية السورية، وعضو اللجنة الاستشارية العلمية فيها.[3]

شارك في لجان علمية وطنية متخصصة بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، وكان منسقاً لبرنامج الإجازة في تقانة الليزر للمتميزين.[3]

أشرف على أكثر من 26 رسالة ماجستير و11 رسالة دكتوراه، وله أكثر من 85 بحثاً علمياً منشوراً في مجلات محكمة، بالإضافة إلى تأليف عدد من الكتب الجامعية.

حصل على عدة منح وجوائز، منها منحة الفولبرايت الأمريكية، وجائزة أفضل مساعد مدرس في جامعة ميسوري.

بموجب المرسوم، يتولى الدكتور صائم الدهر مهامه كرئيس للجامعة ويمارس اختصاصاته وفق القوانين والأنظمة النافذة، ويتقاضى تعويضات الوظيفة ضمن الإطار القانوني، على أن تصرف النفقات من موازنة وزارة التعليم العالي.

4 - منع "تهريب الملكيات".. من يوقف معاملات نقل ملكية العقارات في سوريا؟

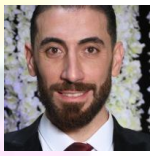

حسين الأبطح، 2025.06.22 دمشق

مديرية المصالح العقارية بدمشق

منذ إسقاط نظام الأسد في الثامن من كانون الأول أواخر العام المنصرم، أعلنت المديرية العامة للمصالح العقارية في دمشق عن تعليق عمليات نقل ملكية العقارات في خطوة وصفتها بالإجرائية والتنظيمية ضمن إطار الحفاظ على السجلات العقارية وحقوق المواطنين، لا سيما المهجّرين داخل البلاد وخارجها.

عبد الرحمن عمرين، اشترى عقاراً في مدينة دوما بريف دمشق ولم يتمكن من نقل ملكيته لاسمه بسبب توقف المديرية العامة للمصالح العقارية عن نقل الملكية من البائع للمشتري، فلجأ عبد الرحمن للقضاء.

وقال عبد الرحمن لموقع تلفزيون سوريا، إنه وكّل محامٍ ليستخرج له قرار محكمة يقضي بشرائه للعقار، كي يتسنى له وضع إشارة في السجل العقاري بموجب قرار المحكمة هذا، بحيث لن يتمكن أحد غيره من بيع وشراء العقار، ويأتي هذا الإجراء كحل مؤقت على حد تعبيره ريثما يتم فتح باب البيع والشراء ونقل الملكية في دائرة السجل العقاري كما أخبروه، وعندها يمكنه تسجيل العقار باسمه بشكل نظامي.

"حماية للحقوق ولمنع التلاعب"

وفي تصريح خاص لموقع تلفزيون سوريا أوضح المدير العام للمديرية العامة للمصالح العقارية بدمشق عبد الباسط قيراطة أن قرار إيقاف النقل جاء حرصاً على المصلحة العامة، وضماناً لحقوق المواطنين وخصوصاً المهجرين، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يتيح للمواطنين الاطلاع على الصحيفة العقارية والتأكد من عدم وجود تجاوزات أو تصرفات غير قانونية كانت قد حصلت في ظل النظام السابق.

وأضاف قيراطة أن من أهداف القرار منع تهريب الملكيات من قبل ضباط وعناصر النظام المخلوع، مؤكداً أن المديرية بانتظار قائمة رسمية من وزارة الداخلية تتضمن أسماء الممنوعين من التصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم قانونياً وإدارياً.

نحو قوانين عقارية جديدة في سوريا

وحول القوانين الناظمة للعمل العقاري، بيّن قيراطة أن المديرية لا تزال تعتمد على قانون التحديد والتحرير رقم 186 لعام 1926 وكذلك قانون السجل العقاري رقم 188 لعام 1926 والتعاميم والبلاغات الإدارية الخاصة بالمديرية.

إلا أن الإجراءات المرتبطة بالإشعار المصرفي واستيفاء الرسوم وفق القيمة الرائجة والتي كانت مطبقة أيام النظام البائد لا تزال سارية المفعول حتى الآن مع التأكيد على وجود مساع حثيثة لتعديل أو إلغاء تلك الإجراءات بما يتماشى مع المصلحة العامة، وقد تم تشكيل لجان مختصة لدراسة القوانين وتقديم التوصيات المناسبة على حد قوله.

حلول بديلة لأصحاب العقارات

وأوضح قيراطة أن هناك بدائل قانونية متاحة حالياً، حيث يمكن إبرام عقد بيع قطعي بين الطرفين، وتثبيته في المحكمة مع إمكانية وضع إشارة دعوى على الصحيفة العقارية لصالح المشتري، ويعتبر هذا إجراء احترازي مؤقت حتى يتم استئناف عمليات النقل رسمياً في الدوائر العقارية.

كما أشار إلى أن العمل جارٍ على تنسيق موسّع مع الجهات المعنية لإعادة فتح خدمات نقل الملكية، لا سيما مع وزارة الداخلية ووزارة المالية، مؤكداً أن التفاصيل ستُعلن قريباً عبر بيان رسمي.

ما الخدمات التي يقدمها مركز خدمة المواطن العقاري؟

من جانبه، تحدث مدير مركز خدمة المواطن العقاري التخصصي تميم القاسم لموقع تلفزيون سوريا عن دور المركز في مواصلة تقديم الخدمات العقارية للمواطنين رغم تعليق عمليات نقل الملكية.

وأوضح القاسم أن المركز يقدم حالياً:

خدمة القيد العقاري للعقارات المؤتمتة في دمشق وريفها.

خدمة القيد العقاري لجميع المحافظات بالتراسل خلال 24–48 ساعة

خدمة الفهرس الهجائي لجميع المحافظات (بشكل فوري)

بيانات مساحية للعقارات المؤتمتة في دمشق وريفها.

تصديق الوثائق العقارية لإحالتها إلى وزارة الخارجية.

وفي خطوة حديثة كشف القاسم عن إطلاق خدمة جديدة منذ حوالي 20 يوم تقريباً عبر تطبيق "معاملاتي" الإلكتروني للهاتف النقال، الذي يتيح للمواطنين طلب القيد العقاري إلكترونياً، واستلامه من أي دائرة عقارية في المحافظات حسب رغبة طالب الخدمة، وهو ما يمثل قفزة نوعية في آلية تقديم الخدمات العقارية ويُسهم في تقليل الضغط على الصالات وتحقيق الشفافية والسرعة.

تفاؤل حذر وترقّب للمرحلة القادمة

في ظل المرحلة القانونية والتنظيمية الجديدة التي تمر بها البلاد، تُعد إجراءات المديرية العامة للمصالح العقارية خطوة حاسمة نحو بناء نظام عقاري أكثر شفافية وأماناً. وفي حين يواجه السوريون بعض التحديات المؤقتة نتيجة لإيقاف نقل الملكيات، تبقى الوعود بالتحديث والإصلاح موضع ترقّب واهتمام كبير.

ويأمل المواطنون أن تتسارع وتيرة التنسيق بين الجهات المعنية لاستئناف الخدمات العقارية الأساسية في أقرب وقت، مع ضمان عدم ضياع الحقوق أو تعقيد الإجراءات، وهذا يركز الثقة بمؤسسات الدولة ويؤسس لمناخ استثماري وعقاري أكثر استقراراً وعدالة.

https://www.syria.tv/%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%9F

5 - سوريا.. تعديلات شاملة في بنية التعليم الجامعي

وزير التعليم العالي السوري في اجتماع مجلس الوزارة - 22 حزيران 2025 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ فيسبوك)

عنب بلدي، 22/06/2025

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سوريا سلسلة من القرارات الهادفة إلى إصلاح بنية التعليم الجامعي وتحديث سياساته، وذلك خلال أول اجتماع لها ضمن مجلس الوزراء الجديد.

وجاءت هذه القرارات في لقاء مباشر بثته قناة "الإخبارية السورية"، اليوم الأحد 22 من حزيران، بحضور وزير التعليم العالي الدكتور، مروان الحلبي.

إلغاء الامتحان الوطني والسنة التحضيرية:

أبرز القرارات تمثلت في إلغاء الامتحان الوطني الموحد كشرط للتخرج في كليات الطب البشري، وطب الأسنان، والصيدلة، إلى جانب كليتي الهندسة المعمارية والمدنية، على أن يُمنح الطلاب تخرجهم الرسمي اعتباراً من العام الحالي دون الحاجة إلى اختبارات إضافية.

كما تقرر إلغاء السنة التحضيرية بالكامل خلال العام الدراسي المقبل، فور توحيد نموذج الشهادة الثانوية السورية، بعد أن كان تعدد صيغها (خمسة نماذج حالياً) يعيق التطبيق الفوري للقرار.

إصلاحات في مفاضلة التعليم الطبي:

أشار الوزير إلى تنسيق قائم مع وزارة الصحة لتوحيد مفاضلة القبول في التخصصات الطبية، للحد من ظاهرة حجز المقاعد غير المرغوبة والانتقال إلى تخصصات أخرى، والتي تسببت سابقاً في حرمان طلاب آخرين من فرصهم.

كما أعلن عن توفر 7000 مقعد دراسي هذا العام، قُبل منهم 5000 طالب، مع إطلاق مفاضلة جديدة لملء 1200 مقعد شاغر لدى وزارة الصحة قريباً.

الاعتراف بالتعليم المفتوح ودمج الجامعات:

جدد الحلبي التأكيد على الاعتراف الرسمي بنظام التعليم المفتوح داخل سوريا، موضحاً أن خريجي التعليم المفتوح من الخارج سيُعاملون أسوة بنظرائهم داخل سوريا، شريطة توفر التخصص المطلوب، كما سُمح بنقل الطلاب من جامعات خارجية إلى داخل سوريا مع تسهيلات إجرائية قيد التنفيذ.

وأعلن الوزير عن دمج جامعتي "إدلب" و"حلب المحررة" مع جامعة حلب لتصبحا جزءاً منها.

وتُمنح كامل الحقوق الجامعية، إلى جانب تخفيض الرسوم الدراسية لطلاب هذه الجامعات اعتباراً من العام المقبل.

اختبارات الدكتوراة:

وفيما يخص الدراسات العليا، تقرر أن تُعقد اختبارات موحدة للدكتوراة للكليات الطبية فقط خلال عام 2025، تحت إشراف هيئة ضمان الجودة.

كما تقرر إيقاف قبول دفعات جديدة في برامج الدكتوراة مؤقتاً، مع ضمان استمرار الطلاب المسجلين حالياً حتى إكمال متطلباتهم.

وصار النشر في مجلة علمية محكّمة شرطاً للمناقشة وليس للتسجيل.

تسهيلات لنقل الطلاب وتسوية الشهادات:

وأوضح الوزير أنه سيفتح باب النقل المتماثل لـ 40 ألف طالب سوري في تركيا والدول المجاورة، مع ضرورة استيفاء شروط المعدل، وخاصة في الطب حيث يشترط معدل 80% فما فوق، وستُجمع إجراءات معادلة الشهادات تحت إشراف مديرية موحدة لتسهيل العملية.

كما سيسمح لطلاب فرع جامعة إدلب المستضافين حالياً في دمشق بالتخرج منها مباشرة.

تصديق الشهادات المحتجزة:

أكدت الوزارة تصديق جميع الشهادات المحتجزة، على أن يُنجز تسليم الجزء المتبقي خلال أيام.

كما ستُعقد مجالس التعليم العالي بشكل دوري، وستصدر تعليمات تنفيذية تفصيلية للقرارات.

وتأتي هذه التعديلات ضمن رؤية حكومية تسعى إلى إعادة بناء منظومة التعليم العالي في سوريا، ومواءمتها مع المعايير الأكاديمية المعترف بها دولياً، وتوسيع فرص الطلاب في الداخل والخارج.

https://www.enabbaladi.net/760599/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-#/%D8%A7%D9%84

6 - تركة ثقيلة من الفساد والحرب.. هل تستطيع الحكومة السورية الجديدة النهوض بالاقتصاد؟

تاجر عملة يجلس بجانب أكوام من الليرات السورية في كشكه بشارع في دمشق (الفرنسية) يوسف أحمد بدوي، 24/6/2025

نفذ مصرف سوريا المركزي مؤخرا أول تحويل دولي مباشر عبر نظام سويفت، ونقلت رويترز أن حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية قد وجه دعوة رسمية للبنوك الأميركية لإعادة العلاقات المصرفية بعد الإطاحة بشار الأسد.

ويأتي هذا التحويل بعد سنوات طويلة من فرض الدول الغربية لأحد أكثر أنظمة العقوبات صرامة نتيجة قمع النظام المخلوع للاحتجاجات عام 2011.

ورفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات الاقتصادية عن سوريا، مما قد يبعث الآمال لدى السوريين بتحسن في الحالة الاقتصادية العامة والأمور المعيشية بعد عقود عاشوها من فساد ممنهج مارسه النظام المخلوع في مؤسسات الدولة وعلى اقتصادها، وبعد حرب طاحنة استنزفت موارد البلاد ونظام سخرها للقمع والدمار.

وتعيش البلاد تحديات اقتصادية بارزة تقع أمام طريق التعافي وقرارات الحكومة السورية، وذلك منذ سقوط النظام وتركه إرثا ثقيلا واقتصادا منهكا سيحتاج سنوات من الإصلاح والدعم الدولي الكافي لكي يتم الوصول إلى حالة مستقرة.

إضرار النظام المخلوع بالاقتصاد

انتهجت عائلة الأسد طوال فترة حكمها أساليب من الفساد وتكريس اقتصاد البلاد بما يخدم مصالحها والمقربين، والاحتكار والمحاصصة، ليكون هذا التعدي أحد أسباب قيام الثورة التي واجهها بالقمع والدمار، مما أوصل الحالة الاقتصادية إلى الحضيض.

وأشارت دراسة -نُشرت في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2024- إلى أن النظام قد لازمته صفة الاشتراكية منذ استحواذ حزب البعث على الحكم، لكن تلك الصفة كانت نظرية فقط واستخدمت بطريقة انتقائية صبت في مصالح النظام، حيث ركز حافظ الأسد على الاشتراكية كشعار أكثر من كونها تطبيقا، وراح ابنه بشار بعدها للسوق الاجتماعية في سبيل منح رجال أعمال محسوبين عليه مزيدا من الصلاحيات والقدرة على العمل بحرية ومراكمة الثروة لصالح وكلائه.

وتقول الدراسة -التي أعدها باحثون في مركز جسور للدراسات- إن فترة نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي كانت من أسوأ الفترات في تاريخ سوريا المعاصر، حيث ارتفع الدَّيْن العام للدولة إلى أعلى مستوياته، وخرجت رؤوس أموال كبيرة من سوريا، ليتصاعد التضخم وتهبط قيمة الليرة.

وكان يوجد بشكل فعلي ملكية من ضمن الملكيات الموزعة خصصت للأسرة الحاكمة وتتضمن الثروات الطبيعية وشبه الطبيعية، بحسب الدراسة. تلك الملكية كان يتم إخفاء مواردها تماما لصالح آل الأسد والمقربين منهم، بشكل خاص آل مخلوف الذين أعطاهم حق الاستثمار بالاتصالات وحقوقا واسعة في مجالات العقارات والبنوك، إضافة لإدارتهم عدد كبير من الثروات.

وقد ذكرت دراسة أعدها الباحث محمد صارم في مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أن الاقتصاد السوري برمته كان محمولا على الفساد، طبيعة ونشأة وسلوكا، وكان المحرك الرئيس للعمليات الاقتصادية وسبب علتها، وكان وظيفيا ومتسقا داخليا فيما يتعلق بالغاية النفعية للقوى الفاعلة في مركزي القرارين الاقتصادي والسياسي.

ونوهت الدراسة، التي تناولت الفساد الاقتصادي في سوريا، إلى أن حرب النظام على المجتمع السوري لم تبدأ عام 2011، وإنما كان قد أعلنها منذ زمن طويل بأشكال مختلفة عبر هيمنة السلطة على الاقتصاد، وتسيّد أمراء الفساد، وحرمان المجتمع من عوائد الثروات العامة بما ينذر بالكارثة المتوقعة.

كما أشارت إلى أن الاقتصاد السوري مهشم ويحتاج بالضرورة إلى مساعدات خارجية لإعادة الإعمار، وهو شر لا بد منه لاختصار زمن التعافي، لكن المساعدات المشروطة قد تتحول إلى نقيض غايتها، وتشكل عبئا إضافيا، يجب التنبه إليه وعدم الانزلاق في مساراته.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست مطلع العام، فإن 13 عاما من الحرب جعلت الاقتصاد السوري في حالة خراب، في حين وصلت الخدمات العامة إلى حافة الانهيار، مضيفة أن حالتها اليوم، أسوأ مما كانت عليه قبل سقوط نظام الأسد.

أثر الحرب على الموارد

وأشارت دراسة أعدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن النظام قد وجّه موارد الدولة ومقدراتها لخدمة آلة الحرب، حيث أصبحت النفقات العسكرية المكون الأكبر للإنفاق العام الذي كان على حساب الجانب التنموي، ليتحول الاقتصاد إلى "اقتصاد نزاع"، ويؤدي إلى دمار موارد البلاد وتحول مقوماتها الاقتصادية إلى مصادر لاستدامة العنف.

وأظهرت الدراسة، التي نشرت في يوليو/تموز 2020، أن استنزاف الحرب للموارد قد أدى إلى انخفاض إنتاج النفط وهبوط العائدات المرتبطة به، وبالنسبة للإيرادات فقد انخفضت في الأوعية الضريبية وتراجعت في قطاعات السياحة، ليتم تسجيل خسائر متراكمة في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

وفي حديث مع الخبير الاقتصادي خالد التركاوي للجزيرة نت يقول فيه إن "أخطر ما قام به النظام هو تسخير موارد الدولة لخدمة الحرب، بمعنى أنه حول الاقتصاد الإنتاجي إلى اقتصاد حرب، يعني بشكل ما ذهبت كل موارد الدولة لخدمة معركة النظام ضد الشعب."

وكان قد حوّل النظام مصانع عدة إلى إنتاج السلاح والبراميل، وفي القطاع الطبي تحولت المشافي العامة إلى مشافي حربية أو ميدانية للجنود فقط أو بإعطائهم الأولية، وحتى المؤسسات التي ليس لها علاقة بالحرب كان يؤخذ موظفوها إلى الجبهات أو الأعمال الأمنية بحسب التركاوي.

وقد أدت سياسات النظام ضمن الحرب التي مورست على التجار ورجال الأعمال إلى مغادرة الكثير منهم إلى مختلف الدول، وكذلك نقل معاملهم والمصانع والورشات.

وبحسب التركاوي، فإنه "قد نُقل جزء كبير من رؤوس الأموال لخارج سوريا نتيجة فرض النظام المخلوع المحاصصة عليهم فترة الحرب، مما أدى إلى تعطل في الجهاز الإنتاجي ونقص الدخل المحلي، وأولئك التجار الذين قد يصل عددهم إلى عشرات الآلاف والمتوزعون في مختلف البلدان ليس من السهل عودتهم الآن."

وقد أشار تقرير سابق لهيئة الإذاعة البريطانية إلى أن نظام بشار الأسد قد ترك خلفه تحديات اقتصادية كبيرة، لتسببه في انهيار شبه كامل للبنية الاقتصادية بعد السياسات التي نفذها على مدار سنوات طويلة، لا سيما فترة الحرب.

التعافي والتحديات

وأشارت دراسة أخرى أجراها مركز حرمون للدراسات المعاصرة إلى أن "التحدي الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة السورية الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحديات التي واجهت الاقتصاد السوري لم تغب عن سياقات تطور الدولة السورية منذ نشأتها."

وتتضمن الدراسة أهدافا حتى يتعافى الاقتصاد السوري، وأنه من الضروري استعادة تشغيل مصادر النفط والطاقة واستثمار الموارد الطبيعية، وتطوير القطاع الزراعي باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وترميم رأس المال البشري، من خلال دعم عودة المهجرين داخليا واستقطاب القدرات المهاجرة خارج البلد، والعمل على ترميم رأس المال الاجتماعي وفق إستراتيجيات التعليم والعمل المجتمعي المدني والتشاركية.

وتشير الدراسة التي أعدها عبد الناصر الجاسم، إلى ضرورة تهيئة الموارد عبر المباشرة بأعمال البنى التحتية، بالتوازي مع قطاع الاتصالات والطاقة والمياه، حيث تسهم هذه القطاعات في الإسراع بتحقيق الاستقرار وتوطين الموارد البشرية والمالية والمادية.

وتشير تقارير إلى حاجة الاقتصاد السوري إلى نحو 10 سنوات من أجل العودة إلى مستويات 2011، وذلك بعد أن فقد نحو 85% من قيمته خلال 12 عاما ليصل إلى 9 مليارات دولار في 2023 مقابل 67.5 مليار دولار في 2011، وفقا للبنك الدولي.

ويتمثل التحدي الاقتصادي الأبرز أمام الحكومة الجديدة في كيفية التعامل مع القطاع العام المتضخم بحسب واشنطن بوست، وأن سوء الإدارة والفساد في عهد نظام الأسد قد أدى إلى تضخم في قوائم الرواتب.

وأشار تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية إلى أن خبراء اقتصاديين أجمعوا على أن إصلاحا اقتصاديا في سوريا لن يتم إلا بدعم خارجي ومساعدات دولية.

ويزداد تحدي إنعاش الاقتصاد صعوبة أمام الحكومة، في ظل اقتصادات سياسية متصدعة، ولّدها النزاع فيما مضى وترسخت في مناطق جغرافية مختلفة، مما نتج عنه تفاوت في الأنماط الاقتصادية وتقطع لسلاسل القيمة الوطنية، بحسب ورقة بحثية قام بها مركز عمران للدراسات.

مساعي الحكومة الجديدة

وسبق أن صرّح وزير الاقتصاد السوري نضال الشعار بأن بلاده بحاجة إلى ما لا يقل عن تريليون دولار لإعادة بناء اقتصادها، وهو رقم يفوق كثيرا تقديرات البنك الدولي السابقة.

وفي فترة مبكرة من تولها إدارة البلاد، كشفت الحكومة عن خطة لتسريح نحو ثلث موظفي القطاع العام، مع خصخصة أكثر من 100 شركة حكومية خاسرة، وإزالة ما يُعرف بـ"الموظفين الأشباح" من كشوف الرواتب.

وكان الشعار قد أعلن عن خطة تهدف إلى تحفيز القطاع المصرفي واستقطاب الكفاءات السورية من الخارج، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، مع التركيز على مدينة حلب كنقطة انطلاق.

وفي سعيها لإلغاء مؤسسات حكومية غير فعالة، قامت الحكومة بحل "مؤسسة التجارة الخارجية" و"مجالس الأعمال السورية" القديمة، لتسهيل التجارة الخارجية وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية على أسس جديدة.

وسبق أن أعلنت الحكومة تبنيها لنهج "اقتصاد السوق التنافسي"، وإصدارها تعريفة جمركية جديدة لحماية الصناعات الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السوري، إضافة إلى تبسيطها النظام الضريبي ومنحها عفوا عن العقوبات المالية السابقة، لتشجيع المستثمرين على العودة.

وقد حاولت الحكومة الحد من أزمة الكهرباء في البلاد بحسب تقارير، لكن الحلول المؤقتة التي نفذتها لم تنجح في إنهاء حالة الانقطاع رغم توقيعها اتفاقية الغاز مع قطر، حيث لا تزال العاصمة ومناطق شاسعة في سوريا تعاني من الظلام لفترات طويلة من اليوم.

إطلاق أضخم مشروع وطني للطاقة في تاريخ سوريا من قصر الشعب في دمشق (الجزيرة)

وجاء في تقرير لـ"إندبندنت عربية" نشر مؤخرا، أن ملفات الفساد والاحتكار ما زالت تتكشف بشكل مستمر، وذلك رغم مرور أشهر على سقوط النظام، ومع كل يوم جديد تعلن الحكومة السورية الجديدة عن ملف آخر من ملفات الفساد المستشري الذي طال جميع القطاعات في البلاد.

ومنذ بداية العام وقعت الحكومة السورية عددا من الاتفاقيات والعقود، منها اتفاقيات إدارة وتشغيل موانئ ومناطق حرة، ومذكرات تفاهم مع دول إقليمية، واتفاقيات تمويل دولي، وإعادة التفاوض بشأن اتفاقيات سابقة موروثة من النظام المخلوع.

لكن استقرارا لم يطرأ على الليرة السورية منذ سقوط النظام، إضافة لعدم تحسنها وبقاء التضخم، مع ارتفاع عام في الأسعار في عموم البلاد وتصريحات متكررة عن تحديثات في العملة وطباعة نسخ جديدة للأوراق النقدية.

كما سبق أن أعلنت الحكومة عن نيتها رفع رواتب شريحة واسعة من موظفي القطاع العام بنسبة تصل إلى 4 أضعاف، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/6/24/%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%81%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

7 - السيد الرئيس أحمد الشرع يصدر مرسوماً بزيادة بنسبة 200% على الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين

دمشق-سانا، 22-06-2025

أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الشرع المرسوم رقم 102 لعام 2025، القاضي بزيادة بنسبة 200% على الرواتب والأجور المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية، وجهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن 50 بالمئة من رأسمالها.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المرسوم رقم (١٠٢) لعام ٢٠٢٥

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الإعلان الدستوري

وعلى مقتضيات المصلحة الوطنية العليا

يرسم ما يلي:

المادة (١): تضاف نسبة /٢٠٠/ بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية، وجهات القطاع العام، وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن /٥٠/ بالمئة من رأسمالها.

المادة (٢): أ- يدخل في شمول المادة (١) من هذا المرسوم المشاهرون والمياومون والمؤقتون، سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أو موسميين أو متعاقدين أو بعقود استخدام أو معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول وذلك كله بمراعاة ما يلي:

١- تسري الزيادة المحددة في المادة (١) من هذا المرسوم حكماً على المتعاقدين من السوريين ومن في حكمهم متى كان الراتب أو الأجر الشهري المتعاقد عليه لا يزيد على الأجر الشهري الذي عين فيه أمثالهم من حملة نفس الشهادة أو المؤهل بصفة دائمة لدى الجهة العامة المتعاقد معها، وذلك بمراعاة المدة المنقضية على تخرجهم أو حصولهم على المؤهل.

دمشق ٢٣ ذو الحجة ١٤٤٦هـ - ١٩ حزيران ٢٠٢٥ م.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

٢- يجري استخدام العاملين بمختلف أنواعهم على أساس الرواتب والأجور الناجمة عن الزيادة المقررة في المادة (١) من هذا المرسوم.

ب- لا تسري الزيادة المحددة في المادة (١) من هذا المرسوم على العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام وسائر الوحدات الإدارية، المشمولين بأحكام قانون العاملين الأساسي رقم (٥٣) لعام ٢٠٢١ الصادر عن حكومة الإنقاذ السورية (سابقاً).

المادة (٣): يُزاد الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولة بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم (٥٠) لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته ليصبح ٧٥٠,٠٠٠ ليرة سورية شهرياً.

المادة (٤): تعدل بقرارات من وزير المالية:

أ- جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين بالدولة والتعديلات الطارئة عليها بموجب الصكوك التشريعية النافذة وبما يتفق وأحكام المادة (١) من هذا المرسوم، وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود ألف ليرة سورية إلى الأعلى.

ب- جداول الرواتب والأجور النافذة بشأن فئات العاملين المستثناة من أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، بموجب المادة (١٥٩) منه بما يتفق وأحكام المادة (١) من هذا المرسوم، وله جبر الكسور وتدوير الأرقام في حدود ألف ليرة سورية إلى الأعلى.

دمشق ٢٣ ذو الحجّة ١٤٤٦هـ - ١٩ حزيران ٢٠٢٥ م.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المادة (٥): يُصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم، بما فيها مصدر تمويل النفقة المالية الناجمة عنه.

المادة (٦): تُكلف وزارة المالية بإعداد مشروع الصك التشريعي اللازم في حينه.

المادة (٧): يُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

أحمد الشرع
رئيس الجمهورية العربية السورية

دمشق ٢٣ ذو الحجّة ١٤٤٦هـ - ١٩ حزيران ٢٠٢٥ م.

https://sana.sy/?p=2235054

8 - السيد الرئيس أحمد الشرع يصدر مرسوماً بزيادة 200% على رواتب أصحاب المعاشات التقاعدية

2025-06-22

دمشق-سانا

أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية السيد أحمد الشرع المرسوم رقم 103 لعام 2025 القاضي بمنح أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة قدرها 200 بالمئة من المعاش التقاعدي النافذ بتاريخ صدور هذا المرسوم.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المرسوم رقم (١٠٣) لعام ٢٠٢٥

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الإعلان الدستوري

وعلى مقتضيات المصلحة الوطنية العليا

يرسم ما يلي:

المادة (١):

أ- يمنح أصحاب المعاشات التقاعدية المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة، زيادة قدرها /٢٠٠/ بالمئة من المعاش التقاعدي النافذ بتاريخ صدور هذا المرسوم.

ب- يستفيد من الزيادة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة:

- المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.
- أصحاب معاشات عجز الإصابة الجزئي من المدنيين غير الملتحقين بعمل ولا يتقاضون معاشاً آخر من أي جهة تأمينية.

المادة (٢): لا يجوز أن يقل المعاش التقاعدي لأي من العاملين في الجهات العامة والجهات التي تطبق أحكام المرسوم رقم (٦٠) لعام ٢٠١٣، عند إحالته على المعاش بعد نفاذ هذا المرسوم عن المعاش الذي كان سيستحقه فيما لو أحيل على المعاش في اليوم السابق لتاريخ نفاذه، مضافاً إليه الزيادة المقررة في المادة (١) من هذا المرسوم.

دمشق ٢٣ ذو الحجة ١٤٤٦هـ - ١٩ حزيران ٢٠٢٥ م.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المادة (٣): لا يجوز أن يزيد مقدار الزيادة على المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية ممن عملوا في غير الجهات العامة عن أعلى مقدار زيادة معاش يتقاضاه أصحاب المعاشات التقاعدية لمن كانوا عاملين في الدولة.

المادة (٤): يُصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا المرسوم بالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، بما فيها مصدر تمويل النفقة المالية الناجمة عنه.

المادة (٥): تُكلف وزارة المالية بإعداد مشروع الصك التشريعي اللازم في حينه.

المادة (٦): يُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

أحمد الشرع
رئيس الجمهورية العربية السورية

دمشق ٢٣ ذو الحجّة ١٤٤٦هـ - ١٩ حزيران ٢٠٢٥ م.

https://sana.sy/?p=2235071

9 - زيادة الرواتب في سوريا 400 % بلغة السوق وحساباته..

ناظم عيد رئيس تحرير صحيفة الحرية، في 23-06-2025

زادت رواتب السوريين العاملين والمتقاعدين بنسبة 400%.. في الحسابات الفعلية للمتغيرات على سلّم الأجور وبالمقارنة مع الوزن الجديد لليرة في ميزان سلّة العملات..

وهذا ليس من قبيل التهيؤات.. بل الوقائع ما بين القدرة الشرائية لليرة قبل وبعد التحرير.

كان راتب العامل يساوي 20-30 دولاراً، ليصبح اليوم 120 دولاراً "عن السقوف نتحدث" وهذا يعني أن الزيادة الفعلية تتجاوز النسبة التي نص عليها مرسوم رئيس الجمهورية.. بالتالي تبدو جديرة فعلاً بالحديث عن أثر حقيقي في السوق والاقتصاد.. والأهم على اليوميات المعيشية لمواطن صبر وصابر بلا كلل أو ملل.

وإن كانت أدبيات الاقتصاد ولغته المفضلة.. لا تحبّذ النفحات التمجيدية، يبقى من المهم توليف زاوية الرؤية نحو الإسقاطات العملية لأثر زيادة الرواتب على الحراك السوقي وهو الواجهة التي تخبِئُ خلفها سلاسل متداخلة في البعدين الإنتاجي والخدمي..فحركة الأسواق هي سبب ونتيجة لحراك منظومة مكثفة من المكونات الاقتصادية والنشاط البشري والمجتمعي.

من هنا علينا أن نتفاءل بارتفاع مؤشرات النمو على مستوى كافة المكونات بنسب أقلها 200% وتصل إلى 400 -500 % وربما أكثر بحكم الطبيعة الديناميكية والناتج التراكمي لحركة رأس المال.. وهنا يمسي من البديهي الحديث عن انتعاش ملموس سيحدثه مرسوم الزيادة.. وكي نكون نحن وكل راغب بتحري التفاصيل الأدق والأرقام الشافية.. ننتظر إحصاءات وزارة المالية بخصوص كلفة الزيادة وأعداد العاملين والمتقاعدين، عندها ستتضح الصورة أكثر.

على العموم بات واضحاً توالي مقدمات التعافي السوري.. وقد أمست حزمة تستحق التفاتة إلى الوراء لحصر حصاد التوطئات الجادة والمكثفة لسوريا الغد..

بالفعل لا بأس بالتفاتة رغم انشغالنا جميعاً باستشراف مستقبل هذه البلاد الطيبة.. وسنجد أن ثمة ما يستحق استجماع ما يلزم لصوغ "كيان التفاؤل" المطلوب.. والتفاؤل وقود النجاح ومحركه، ودافعة العزم والفعالية لإحداث الخرق الإيجابي في بيئة لن تعترف إلا بمن يصرّ على اختراق جدران الارتكاس المزمن الصلّبة والمعنّدة..

زيادة الرواتب جاءت إضافة عملية محسوسة لجملة حصاد سبق – وغالباً نجنح نحن في هذا الشرق إلى المحسوس أكثر من المجردات – تمثلت بزيادة على الرواتب والأجور المقطوعة، وهي بالنسبة للمواطن حدث كما هي بالنسبة للتاجر والصناعي ومقدم الخدمة أياً كانت الخدمة.. حتى العاملين في القطاع الخاص سيكونون أمام احتمالات زيادة أجورهم، لأن القطاع العام هو المسطرة التي يقيس عليها الجميع حسابات النسبة

والتناسب، وربما يكون على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تسارع إلى رفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص، كحد ملزم لدى تسجيل العاملين في التأمينات الاجتماعية..

باختصار.. نحن أمام جرعة إنعاش مباشرة وغير مباشرة.. ودفعة على حساب التعافي الموعود.. وسيتحقق بتكافل جهود الجميع وإصرارهم على المصافحة الصادقة مع المستقبل.. على الرغم من الظرف الجيوسياسي الحساس الذي يعصف بمنطقة الشرق الأوسط...ولعل صدور مرسوم الزيادة في هذا التوقيت ينطوي على دلالات بالغة الأهمية، علينا جميعاً التقاطها بحذاقة وعناية.

- رئيس تحرير صحيفة الحرية / الافتتاحية

https://syrianexpert.sy/?p=88242

10 - تخفيض رسوم جوازات السفر داخل سوريا وخارجها.. إليك الأسعار الجديدة

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 22:02 | 2025.06.26دمشق

إظهار الملخص

أصدر وزير الداخلية السوري، أنس خطاب، قراراً يقضي بتخفيض رسوم منح وتجديد جوازات السفر للمواطنين داخل سوريا وخارجها، وذلك اعتباراً من تاريخ صدوره.

رسوم جواز السفر خارج سوريا

ونص القرار على تخفيض الرسم القنصلي للمقيمين في الخارج إلى 400 دولار أميركي لإصدار الجواز الفوري بدلاً من 800 دولار سابقاً، و200 دولار عند التقديم بنظام الدور، بدلاً من 300 دولار.

Syrian Arab Republic
Ministry of interior
Legal affairs Department

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
إدارة الشؤون القانونية

قرار رقم (١) ش. ق

وزير الداخلية:

- بناءً على أحكام المرسوم رقم /١١٩/ لعام ٢٠٢٥م.
- وعلى مقتضيات المصلحة الوطنية العليا.
- وعلى حرص الوزارة وسعيها الدؤوب لتخفيف الأعباء عن الإخوة المواطنين، وضمان حقهم بالحصول على جواز السفر بأيسر الطرق.
- وعلى محضر اجتماع وزراء الداخلية والخارجية والمغتربين والمالية موضوع تخفيض رسوم جواز السفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم المتواجدين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها.

يقرر ما يلي:

المادة (١): - يخفض الرسم القنصلي المحدد لمنح أو تجديد جواز أو وثيقة السفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم المتواجدين خارج الجمهورية العربية السورية أو بيد أحد ذويهم حتى الدرجة الرابعة أو وكيلهم القانوني داخل القطر، **وفق الآتي:**

أ- بشكل فوري ليصبح مبلغاً وقدره /٤٠٠/ أربعمائة دولار أمريكي بدلاً من /٨٠٠/ ثمانمائة دولار أمريكي.

ب- ضمن نظام الدور ليصبح مبلغاً وقدره /٢٠٠/ مئتي دولار أمريكي بدلاً من مبلغ /٣٠٠/ ثلاثمائة دولار أمريكي.

المادة(٢):- يخفض الرسم المحدد لمنح أو تجديد جواز أو وثيقة السفر للمواطنين السوريين ومن في حكمهم المتواجدين داخل الجمهورية العربية السورية بشكل فوري ليصبح مبلغاً وقدره/١,٦٠٠,٠٠٠/ل. س، مليون وستمائة ألف ليرة سورية بدلاً من /٢,٠٠٠,٠٠٠/ل.س مليونين ليرة سورية.

المادة (٣): - لا تخضع الرسوم المحددة أعلاه لأية رسوم إضافية أخرى بما فيها رسوم الإدارة المحلية وتخضع لرسم التسجيل القنصلي لدى بعثاتنا في الخارج في حال لم يكن مسجلاً لديها.

المادة (٤): - يعتبر هذا القرار نافذاً من تاريخ صدوره، ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في : ١ / ١ /١٤٤٧ هـ الموافق لـ : ٢٦/ ٦ /٢٠٢٥م

أنس خطاب
وزير الداخلية

المرسل إليهم :
- الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية: **لإبرجى الاطلاع.**
- وزارة الخارجية والمغتربين- الإدارة القنصلية:**لإبرجى الاطلاع.**
والتعميم على البعثات الدبلوماسية والقنصلية السورية.
- وزارة المالية: **برجى الاطلاع.**
- إدارة الهجرة والجوازات / **للاطلاع والتنفيذ.**
- إدارة التخطيط والتنظيم / تعميم حتى مراكز الشرطة.
- يحفظ في المجموعة الدائمة مصنف رقم/٩/ جزء /ج/ فرع (جوازات السفر- التشريع والقرارات).
- المصنف.

رسوم جواز السفر داخل سوريا

أما في الداخل السوري، فتم تحديد كلفة إصدار جواز السفر الفوري بمليون و600 ألف ليرة سورية، بعدما كانت تبلغ مليوني ليرة.

هل هنالك رسوم إضافية؟

أوضح القرار أن الرسوم الجديدة لا تخضع لأي إضافات من رسوم الإدارة المحلية، وتشمل رسوم التسجيل القنصلي في حال لم يكن مقدم الطلب مسجلاً لدى البعثة الدبلوماسية المعنية.

وأشارت الوزارة إلى أن هذا القرار جاء بناء على محضر اجتماع مشترك بين وزارات الداخلية والخارجية والمالية، في إطار سعي الحكومة الدؤوب لتخفيف الأعباء عن المواطنين وضمان حقهم بالحصول على جواز السفر بأيسر الطرق.

https://www.syria.tv/%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

11 - الداخلية السورية تعلن عن تخفيض مرتقب يصل إلى 70 بالمئة في رسوم جوازات السفر

قريباً: دراسة لتمديد مدة جواز السفر السوري وتسريع إجراءات إصداره

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 00:56 | 2025.06.22دمشق

إظهار الملخص

أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية نور الدين البابا، مساء السبت، عن تخفيض مرتقب لكلفة استصدار جوازات السفر السوري.

وقال البابا في مقابلة على قناة الإخبارية السورية إن رسوم استخراج جواز السفر، التي تعتبر عالية نسبيا، سيحصل عليها تخفيض بقيمة تتراوح من 50 إلى 70 بالمئة بانتظار الأيام القليلة القادمة لإعلان هذا التخفيض.

وعند سؤاله عن المدة الممنوحة لجوازات السفر وهل ستكون 6 سنوات أو 10 سنوات، أجاب أن مدة جوازات السفر ستدرس من قبل المختصين في الإدارة.

وأكد العمل على تقديم أفضل خدمة ممكنة لافتا إلى أن عدد سنوات صلاحية جواز السفر يحدد من قبل الإدارة المختصة.

وتابع أن الفترة الزمنية لاستخراج جواز السفر مرتبطة بالوضع الاستثنائي الذي تمّر فيه البلاد، على أن تكون الفترة اللازمة لاستخراج الجواز منطقية مع تكلفة أيضا منطقية للمواطن السوري.

رسوم إصدار جواز السفر السوري

وفي مطلع شباط الماضي، أصدرت الهجرة والجوازات بياناً حددت فيه رسوم إصدار جواز السفر العادي بـ 312,700 ليرة سورية، وجواز السفر المستعجل بـ 432,700 ليرة، بينما تبلغ رسوم جواز السفر الفوري 2,010,700 ليرة سورية. ويُصدر الجواز العادي خلال 30 إلى 45 يوماً، والمستعجل خلال 15 يوماً، والفوري خلال يومين.

أما بالنسبة للسوريين في الخارج، فقد بلغت رسوم جواز السفر العادي 300 دولار، والمستعجل 800 دولار. وللحصول على جواز السفر، يجب توفر حساب بنكي وتقديم صورة عن الهوية الشخصية، مع التسجيل عبر منصة "أنجز" بإدخال البيانات الشخصية وتسديد الرسوم إلكترونياً.

وحينذاك أكدت الإدارة أن مدة صلاحية جواز السفر ستكون 6 سنوات لجميع الفئات العمرية، مع استمرار صلاحية جوازات السفر القديمة حتى انتهاء مدتها المحددة.

تعميم بخصوص إصدار جواز السفر

وكانت إدارة الهجرة والجوازات السورية وجهت في وقت سابق تعميماً إلى فروعها في العاصمة دمشق وبقية المحافظات، أوضحت فيه الإجراءات المتبعة لإصدار ومنح جوازات السفر للمواطنين السوريين، بهدف تيسير عملية الحصول عليها.

وطلبت الإدارة في تعميمها، أن تُمنح جوازات السفر للمواطنين السوريين وفق الآتي:

يتم منح الجواز بمعزل عن:

-1تنفيذ الإجراءات المرتبطة بكافة الجهات الأمنية (توقيف - منع سفر – مراجعة فرع - إعلام.. إلخ)، باستثناء الإجراءات الأمنية المرتبطة بوظيفة حكومية.

-2إجراءات التخلف عن الخدمة الإلزامية والاحتياط.

-3الإجراءات الخاصة بالمغادرة بشكل غير شرعي، يجب أن يحضر صاحب العلاقة.

إجراءات النشرة الشرطية بكافة أنواعها، يُكلَّف صاحب العلاقة/ وكيله، بالمراجعة للعمل على إزالة الإجراء من المصدر.

إجراءات وزارة الداخلية: قيادات الشرطة بالمحافظات - الإدارات: الجنائية – المخدرات - الاتّجار.. بكافة أنواعها، يكلف أيضاً بالمراجعة للعمل على إزالة الإجراء من المصدر.

الموظفون الذين بحقهم إجراء وظيفة + منع مغادرة أمني (مركز البحوث العلمية - هيئة الطاقة الذرية - وزارة الدفاع.. إلخ) بحاجة لموافقة مسبقة من الجهة التي يعملون لديها ومن جهاز الأمن الداخلي.

الضباط وصف الضباط والعناصر المسرحون (وزارة الدفاع وزارة الداخلية) والذين بحقهم إجراءات منع مغادرة لصالح الجهات الأمنية، يكلف بمراجعة جهاز الأمن الداخلي للحصول على الموافقة لمنح الجوازات والمغادرة.

يتم إصدار جوازات جديدة (بدل تالف - فاقد).

يتم إصدار الجوازات بصرف النظر عن حركة السفر المسجلة حاسوبياً بعد التأكد من خاتم الدخول من البلد المقابل، وبموجب تصريح خطي بيد الذوي للمقيمين خارج القطر.

الاستمرار بمنح جوازات سفر بالرسم العادي للموظفين والطلاب الموفدين وذوي الإعاقة بدون منصة بعد موافقة الإدارة.

عدم منح جواز سفر لمن أتم الثامنة عشرة إلا بعد إبراز الهوية الشخصية.

منح جواز سفر لمن دخل القطر بدون توشيح جواز سفره بخاتم الدخول وذلك بعد ما يثبت ختم الجهة المقابلة بالحدود، بطاقة إقامة، وأخذ تصريح خطي منه وعلى مسؤوليته.

الجوازات المطبوعة ولم تسلم لأصحابها وتبين عدم وجودها في الإدارة أو الفروع، أو تعرضت للتلف، يمنح جواز سفر جديداً بدلاً عنها بفترة الضمان (مجاناً) ويعمم على الجواز المفقود.

منح جوازات السفر بيد الذوي من أحد أفراد العائلة حتى الدرجة الرابعة ومن يرتئيه رؤساء الفروع وعلى مسؤوليتهم.

يستمر العمل بسحب جوازات السفر عند العودة للمقيمين خارج القطر ولم يرسلوا جوازات سفرهم لذويهم أو الوصي القانوني.

لا يمنح جواز سفر لخارج القطر للمغادرين بشكل غير شرعي من تاريخ 2024/12/01 إلا بعد موافقة إدارة الهجرة والجوازات.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%82%D8%A8-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-70-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1

12 - للمقيمين داخل وخارج سوريا.. وزارة الداخلية تفتح باب التسجيل لاستخراج جواز سفر

صورة أرشيفية - Getty images

تلفزيون سوريا . إسطنبول، 23:28 | 2025.01.25دمشق

إظهار الملخص

أعلنت وزارة الداخلية السورية، فتح الباب أمام السوريين الراغبين بالحصول على جواز السفر، والمقيمين داخل وخارج البلاد، وذلك بعد توقف عمل إدارة الهجرة والجوازات لعدة أسابيع.

وأفاد المكتب الإعلامي في وزارة الداخلية بأن إدارة الهجرة والجوازات فتحت باب التسجيل للحصول على جواز السفر للمواطنين السوريين المقيمين خارج البلاد، عن طريق التوجه إلى فروع الهجرة والجوازات الموجودة في أماكن إقامتهم.

كما أشار المكتب إلى أنه يمكن للقاطنين داخل سوريا التسجيل على جواز السفر، عن طريق منصة خدمة المواطن الإلكترونية، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء السورية "سانا".

وفي وقت سابق من اليوم السبت، ذكرت صحيفة "الوطن" أن إدارة الجوازات في وزارة الداخلية بدأت بتسجيل طلبات جوازات السفر الفورية عن طريق منصة الحجز الإلكتروني.

تعديلات على جواز السفر السوري

وسبق أن كشف وليد عرابي، المكلف بتسيير إدارة الهجرة والجوازات في دمشق، عن مستجدات تتعلق بخدمة إصدار جوازات السفر السورية، مشيراً إلى أن الجوازات التي ستصدر قريباً ستتمتع بصلاحية موحدة تمتد إلى ست سنوات، مع وعود بطرح تصميم جديد للجواز في المستقبل القريب.

وأوضح عرابي أن الإدارة تعمل على إعادة تفعيل منظومة العمل تدريجياً بعد توقف الخدمة، مؤكداً أن الإجراءات الجديدة تهدف إلى تسهيل الخدمة للمواطنين داخل سوريا وخارجها.

وقال عرابي في مقابلة مع تلفزيون سوريا: "بدأنا الآن بوضع الخطوات الأولى للسير في إدارة الجوازات. بعد عمل متواصل استمر قرابة الشهر، بدأنا إعادة تفعيل الشبكة والفروع. كما بدأنا بطباعة الجوازات المتراكمة التي كانت قيد التنفيذ عند توقف النظام. نمضي خطوة بخطوة حتى تعود منظومة العمل إلى وضعها السابق".

https://www.syria.tv/%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D9%88%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B2-%D8%B3%D9%81%D8%B1

13 - وزارة الدفاع السورية تكشف عن إستراتيجيتها لإعادة هيكلة الجيش

خطة الدفاع السورية لإعادة هيكلة الجيش تتضمن استقطاب الكفاءات الشابة وإلغاء التجنيد الإجباري (الجزيرة)

أحمد العكلة، |27/6/2025آخر تحديث) 17:59 :توقيت مكة(

دمشق -في ظل التحديات المتعددة التي واجهتها سوريا في السنوات الماضية، تسعى وزارة الدفاع إلى إعادة بناء الجيش العربي السوري ليكون مؤسسة عسكرية حديثة محترفة، تتماشى ومتطلبات العصر وتحافظ على السيادة الوطنية.

وفي تصريحات خاصة للجزيرة نت، كشف مسؤول العلاقات الإعلامية في الوزارة، عدي العبد الله، عن تفاصيل الخطة الإستراتيجية بهذا الخصوص، وتتضمن إلغاء التجنيد الإجباري، واستقطاب الكفاءات الشابة، وتعزيز التعاون العسكري الدولي.

وبحسب العبد الله، تسير عملية إعادة هيكلة الجيش وفق خطة متكاملة، تستند إلى تقييم شامل للتحديات السابقة والحالية، وقد وصلت الوزارة إلى مراحل متقدمة في تنظيم البنية الهيكلية والوظيفية، مع التركيز على تعزيز الكفاءة والاحترافية والقدرة الدفاعية، بما يتماشى ومتطلبات المرحلة الراهنة.

الرئيس أحمد الشرع: لا نفرض التجنيد الإجباري بل نختار التجنيد الطوعي (الفرنسية)

جيش تطوعي

وكان الرئيس السوري أحمد الشرع توصل إلى اتفاق مع قادة الفصائل الثورية يقضي بحل جميع هذه الفصائل ودمجها تحت مظلة وزارة الدفاع، وتشكيل لجنة من قادة عسكريين لرسم هيكلية الجيش.

في خطوة غير مسبوقة، أعلنت الوزارة عن إنهاء نظام التجنيد الإجباري، مؤكدة أنها تتجه نحو تأسيس جيش تطوعي محترف، يقوم على وعي الجندي بمسؤوليته الوطنية، وانتمائه إلى قضية الجيش الوطني.

كما أوضح العبد الله، أن الوزارة تعتمد معايير دقيقة في قبول المتطوعين، تشمل اللياقة البدنية، والكفاءة الذهنية، والسلوك العام، والتحصيل العلمي، مع اهتمام خاص باستقطاب الشبان ذوي الاختصاصات التقنية والعلمية، لتعزيز القدرات المعرفية والتكنولوجية للجيش.

وأشار إلى أنها منفتحة على توسيع علاقاتها العسكرية مع الدول الصديقة والحليفة، عبر اتفاقات قائمة على احترام السيادة الوطنية وتحقيق المصالح المشتركة. وتُجرى حاليا مشاورات مع شركاء إستراتيجيين لتعزيز مجالات التدريب وتبادل الخبرات، إضافة إلى الدعم الفني واللوجستي.

تحديث

كما تركز الوزارة حاليا على تحديث منظومة التدريب، وإدخال التكنولوجيا والرقمنة، إلى جانب تطوير الكفاءات البشرية والقيادية. وتتمثل أولويات العمل في تعزيز الانضباط، ورفع المعنويات، وبناء عقيدة عسكرية وطنية جامعة.

وبحسب تصريحات العبد الله، فإن الجيش أثبت صلابته في مواجهة الظروف الصعبة، ويعمل حاليا على رفع جاهزيته ببرامج تدريبية مكثفة وإعادة تنظيم القوات. وتُحدَّث مناهج الأكاديميات العسكرية، وتُعتمد دورات تخصصية لتأهيل الضباط، إضافة إلى اعتماد آليات ترقية تستند إلى الكفاءة، بما يضمن إنتاج قيادات عسكرية تمتلك رؤية إستراتيجية.

ودعا الشباب السوري إلى المساهمة في بناء الجيش الوطني الحديث، واصفا هذه المشاركة بأنها تمثل "شرفا ومسؤولية وطنية"، ومؤكدا أن الجيش في صيغته الجديدة سيكون أكثر عدلا واحترافية، وأن دور الشباب محوري في صناعة مستقبل سوريا الآمنة والقوية.

العبد الله: نتشاور مع شركاء إستراتيجيين لتعزيز مجالات تدريب الجيش وتبادل الخبرات (الجزيرة)

دمج الفصائل

يُشار إلى أن مصدرا عسكريا مطلعا كان قد أفاد للجزيرة نت، بأن وزارة الدفاع السورية أوكلت مهمة تأسيس الجيش الجديد إلى لجنتي الهيكلة والتعيينات، ولكل منهما استقلالية تامة، وذلك بهدف دمج فصائل الثورة في جيش واحد.

وأضاف المصدر -فضل عدم كشف هويته- أن لجنة الهيكلة يترأسها العميد عبد الرحمن حسين الخطيب، وهو أحد 5 ضباط جرى ترفيعهم إلى رتبة عميد في الترقيات التي أعلنتها الوزارة يوم 28 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وحسب المصدر نفسه، انبثقت عن لجنة الهيكلة لجنة خاصة تابعة، مهمتها إجراء جرد شامل لجميع الفصائل، وذلك بإحصاء عدد أفرادها والأسلحة التي تمتلكها، تمهيدا لدمجها ضمن قوى الجيش. المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/politics/2025/6/27/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86

14 - جفاف غير مسبوق .. 16 مليون سوري مهددون بانعدام الأمن الغذائي

أ ف ب، الجمعة، 2025/6/27 8:16 ص

في خضمّ جفاف غير مسبوق منذ عقود يهدّد أكثر من، وفق الأمم المتحدة، تتنافس الحكومة السورية والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا على شراء محاصيل القمح من المزارعين هذا العام.

وتضرّر قرابة 2,5 مليون هكتار تقريباً من المساحات المزروعة بالقمح جراء الظروف المناخية السيئة، وفق ما أفادت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحد، ما سيدفع السلطات الى الاعتماد بشكل متزايد على الاستيراد، بعدما كانت البلاد تُحقق اكتفاءها الذاتي من القمح قبل اندلاع النزاع عام 2011.

وتقول مساعدة ممثل الفاو في سوريا هيا أبو عساف: "الظروف المناخية القاسية التي شهدها الموسم الزراعي الحالي" تعد "الأسوأ منذ نحو 60 عاماً."

وأثّرت تلك الظروف على "نحو 75 في المئة من المساحات المزروعة.. والمراعي الطبيعية للإنتاج الحيواني."

وشهدت سوريا موسم شتاء قصيراً وانخفاضاً في مستوى الأمطار، وفق أبو عساف، وجراء ذلك، "تضرّر وتأثّر نحو 95 في المئة من القمح البعل، بينما سيعطي القمح المروي إنتاجاً أقلّ بنسبة 30 الى 40 في المئة" من المعدل المعتاد، وفق مؤشرات الفاو.

وتنبّه أبو عساف الى أن هذا الأمر "سيؤدي إلى فجوة تتراوح بين 2,5 إلى 2,7 مليون طن"، ما من شأنه أن "يضع حوالي 16,3 مليون إنسان أمام خطر انعدام الامن الغذائي في سوريا هذا العام."

قبل اندلاع النزاع في العام 2011، كانت سوريا تُحقّق اكتفاءها الذاتي من القمح مع إنتاج 4,1 ملايين طن سنوياً. لكن مع توسّع رقعة المعارك وتعدد الأطراف المتنازعة، تراجع الإنتاج إلى مستويات قياسية.

مكافآت تشجيعية

وتتنافس السلطات السورية والإدارة الذاتية التي تشرف على منطقة واسعة في شمال وشمال شرق البلاد، على شراء محاصيل القمح من المزارعين. وأعلن الطرفان اللذان وقعا اتفاقاً لدمج مؤسسات الإدارة الذاتية في إطار الدولة السورية، عن مكافأة مالية تضاف الى السعر التجاري للطن الواحد.

وحدّدت وزارة الاقتصاد سعر شراء طن القمح بين 290 و320 دولاراً تبعا للنوعية، تضاف اليها "مكافأة تشجيعية بقيمة 130 دولارا"، بناء على قرار رئاسي، في خطوة تهدف الى "تشجيع المزارعين على تسليم محصولهم" الى المؤسسة العامة للحبوب، وفق مسؤول حكومي.

في شمال شرق سوريا، حدّدت الإدارة الذاتية سعر طن القمح بـ420 دولارا يشمل "دعماً مباشراً بقيمة 70 دولارا على كل طن من القمح، في خطوة تهدف إلى تعزيز قدرة المزارعين على الاستمرار والإنتاج."

ويأتي تحديد الأسعار لهذا الموسم على وقع تدني الإنتاج وأزمة الجفاف غير المسبوقة منذ نحو ستة عقود، وفق خبراء ومسؤولين.

وتتوقع وزارة الزراعة السورية حصاد 300 إلى 350 ألف طن من القمح، وتعتزم المؤسسة العامة للحبوب، وفق ما قال مديرها حسن عثمان للتلفزيون السوري مؤخراً، شراء 250 الى 300 ألف طن منها.

وشدّد على أن "الاكتفاء (الذاتي) غير محقّق، لكننا كمؤسسة نعمل على توفير الأمن الغذائي عن طريق استيراد القمح من الخارج وطحنه في مطاحننا."

وكانت إمدادات دورية منتظمة من القمح تصل من روسيا خلال فترة حكم بشار الأسد. ومنذ الإطاحة به في الثامن من ديسمبر، وصلت باخرة محملة بالقمح من روسيا في أبريل الى مرفأ اللاذقية، وأخرى الى ميناء طرطوس الشهر الماضي. كما أعلن العراق نقل 220 ألف طن من القمح كهدية إلى الشعب السوري.

فقر وجوع

في ريف عامودا في شمال شرق سوريا، يتفقّد جمشيد حسو (65 عاماً) سنابل القمح التي تغطي مئتي هكتار مروية. ويقول بينما يفرك سنبلة بيديه مشيراً الى حبات القمح الصغيرة، "بذلنا مجهوداً كبيراً في زراعة القمح المروي بسبب تدني نسبة هطول الأمطار."

ويشرح: سقيت هذه الأرض ست مرات بواسطة المرشات المائية". ورغم ذلك "بقي طول السنابل قصيراً وإنتاجها قليلاً وحبوبها صغيرة."

واضطر الرجل الذي يعمل مزارعاً منذ أربعة عقود الى إنزال المضخات الى عمق تجاوز 160 مترا بسبب انخفاض منسوب المياه الجوفية من أجل ري حقله. ومع ذلك بقي الإنتاج ضعيفاً جداً.

وبحسب منظمة الفاو، "شهد مستوى المياه انخفاضاً كبيرا جداً مقارنة مع السنوات الماضية" في مؤشر "مخيف."

ويفاقم الجفاف الذي تنعكس تداعياته سلباً على إنتاج محاصيل زراعية عدة وعلى قطاع الثروة الحيوانية، الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها السوريون أساسا بعد 14 عاماً من نزاع مدمر.

وتلعب المداخيل الزراعية دوراً رئيسياً في تنشيط الاقتصاد المحلي، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين مستوى معيشة السكان خصوصا في المناطق الزراعية والريفية.

ويقول حسو "ما لم يُقدّم لنا الدعم، لن نستطيع الاستمرار. لن يكون بمقدورنا حراثة الأرض وريّها مجدداً لأننا نسير الى المجهول ولا يوجد بديل آخر."

ويتابع "سيعاني الناس من الفقر والجوع."

https://www.albayan.ae/economy/business/arab-economy/135908

15 - ركود يضرب سوق العقارات في دمشق.. ما الأسباب؟

صورة أرشيفيةAFP -

دمشق – خاص، 04:25 | 2025.06.28دمشق

إظهار الملخص

يشهد قطاع العقارات في دمشق حالة من الركود في عمليات البيع والشراء، نتيجة جملة من العوامل، في مقدمتها الارتفاع الكبير في الأسعار، رغم الانخفاض النسبي في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، ما جعل الأسعار الحالية غير مقنعة بالنسبة للكثير من المواطنين.

يُضاف إلى ذلك استمرار إغلاق مديريات السجل العقاري، وهو ما يحول من دون قدرة المواطنين على توثيق ملكياتهم أو تأمين حقوقهم، الأمر الذي يدفع العديد إلى التريث في ضخ الأموال لشراء العقارات.

ووفق آراء استعرضها مراسل تلفزيون سوريا، تُعقّد القوانين الناظمة للعملية العقارية الأمور، حيث يُطلب من المشتري إيداع نصف القيمة الرائجة للعقار في المصارف، من دون إمكانية سحبها قبل مدة معينة، ما يقلّص السيولة المتوفرة ويحد من حركة السوق.

مخاوف من انهيار سوق العقارات

تسود مخاوف كبيرة بين المهتمين بشراء العقارات من تكرار سيناريو انهيار أسعار السيارات، لا سيما مع بدء الحديث عن مشاريع إعادة الإعمار في بعض المناطق. هذه التوقعات ساهمت في تعزيز الركود، وسط قناعة بأن أسعار العقارات مرشحة للانخفاض الإجباري في الفترة المقبلة، مع انطلاق مشاريع كبيرة مثل "باسيليا سيتي" ومشروع مدخل دمشق الشمالي.

الركود شمل أيضاً الأبنية المخالفة المقامة على أراضٍ تابعة للدولة، لا سيما في عشوائيات دمشق، حيث وصلت أسعار بعض المنازل إلى أكثر من نصف مليار ليرة سورية، رغم ضعف الإقبال.

ويصف المواطنون الأسعار بغير المنطقية، إذ يُطلب على منزل بمساحة 60 متراً في منطقة غير مخدّمة نحو 250 مليون ليرة، في حين تصل أسعار بعض المنازل في مناطق عشوائية إلى 500 مليون، رغم انعدام وسائل النقل وغياب البنية التحتية.

الطلب المتزايد على السكن في العاصمة لا يقابله توفر كافٍ في المساكن، ما يزيد من الضغط على القطاع.

ما الحلول؟

ويرى البعض أن الحل يكمن في بدء عملية إعادة الإعمار، وتوسيع رقعة البناء داخل دمشق، إلى جانب إعادة فتح الدوائر العقارية المغلقة.

ويقترح مطّلعون إعادة النظر في الأبنية القديمة وتحويلها إلى أبراج سكنية وتجارية قادرة على استيعاب عدد أكبر من السكان، بما يخفف من حدة الأزمة الحالية.

في ظل هذا الواقع، يترقب تجار العقارات والمواطنون على حد سواء أي بوادر لانفراجات قريبة، وسط قناعة متزايدة بأن عملية إعادة الإعمار ستؤدي حتماً إلى تراجع الأسعار، وربما إلى انهيارها، بحسب تقديرات كثيرين.

https://www.syria.tv/%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%9F

16 - إيجارات مرتفعة وعقارات بيد من لا يملكها.. ما الحلول لتخفيف أزمة السكن في حمص؟

أبنية مدمّرة في مدينة حمص - تلفزيون سوريا

تلفزيون سوريا - عائشة صبري، 05:04 | 2025.06.23دمشق

إظهار الملخص

تتفاقم أزمة السكن في سوريا، خاصة في مدينة حمص التي تتسع فيها نسبة دمار الأبنية السكنية، وسط استغلال من أصحاب العقارات برفع بدل الإيجارات لأكثر من أربعة أضعاف السعر ما قبل سقوط النظام المخلوع في 8 كانون الأول الماضي، في حين يعاني آخرون من إخراج المستأجر بسبب قانون الإيجار القديم.

ومن أسباب تفاقم أزمة السكن في مدينة حمص وريفها:

زيادة الطلب على الإيجار بسبب عودة المهجّرين واللاجئين

حاجة العائلة المغتربة لأكثر من منزل بعد زواج الأولاد

الطمع والجشع من أصحاب العقارات بسبب زيادة الطلب

رغبة أصحاب العقارات المهجّرين بالعودة إلى منازلهم المؤجرة

اتساع رقعة الدمار في الأحياء القديمة أدى إلى كثافة سكانية في الأحياء غير المقصوفة

ومن جملة الحلول المقترحة لأزمة السكن في مدينة حمص وريفها:

البدء بإعادة الإعمار

خفض أسعار مواد البناء

التأهيل السكني لأبنية على العظم وبناء البنية التحتية

إنشاء مشاريع سكنية في أراضٍ تملكها الدولة

هذه الأسباب والحلول ذكرها المشاركون في التقرير لموقع تلفزيون سوريا، وأكدت مروة السرميني، المهجّرة من حي دير بعلبة في حمص والمقيمة في مدينة اعزاز شمالي حلب، أنها لا تستطيع العودة إلى حمص بسبب ارتفاع إيجارات المنازل، في استغلال واضح للمهجّرين، مضيفة: "نرجو من المسؤولين في حمص والجهات المعنية أن ينظروا للوضع ويرأفوا بأبناء بلدهم."

الإعلامي محمود الجدعان، المهجّر من قرية الدار الكبيرة شمالي حمص والمقيم في مدينة جرابلس شرقي حلب، قال لموقع تلفزيون سوريا إن الأزمة كبيرة وستتفاقم أكثر في الأشهر المقبلة مع عودة الآلاف من المهجّرين من إدلب وتركيا بعد انتهاء العام الدراسي، وأبرز أسباب الأزمة هو طمع أصحاب العقارات بسبب زيادة الطلب، إذ يقول للمستأجر: "ادفع زيادة أو اخرج"، لأن الزبون القادم من خارج حمص يدفع اضطرارياً.

رولا العبد الله من سكان مدينة حمص، ذكرت لموقع تلفزيون سوريا أن سعر الإيجار قبل التحرير كان يتراوح بين 50 و200 دولار، في حين يصل حالياً إلى ألف دولار، مشيرة إلى أن من أسباب أزمة السكن هو قرار أصحاب العقارات المهجّرين بالعودة إليها، فيطلبون من المستأجر الخروج منها، كما حصل مع أهلها، مضيفة: "أهلي طلب منهم صاحب المنزل المقيم في السعودية زيادة تدريجية من 100 إلى 250 دولار، ثم قرر بيع المنزل في حي القرابيص الذي يشمله مشروع بوليفارد، حيث يسارع أصحاب العقارات لبيعها."

سبب آخر تذكره العبد الله هو اتساع رقعة الدمار في الأحياء القديمة، ما أدى إلى كثافة سكانية في الأحياء التي لم تشهد قصفاً، وهي: الغوطة، الحمرا، الإنشاءات، كرم الشامي، والخضر، إضافة إلى أحياء ذات غالبية علوية مثل: النزهة، عكرمة، وادي الذهب، وقسم من كرم الزيتون.

وهي أحياء مخدّمة بالمدارس والبنية التحتية والمواصلات، في حين أن الأحياء المقصوفة غير مخدّمة، فحي الخالدية حالياً فيه مدرسة واحدة فقط هي "أم سلمة المخزومية" الابتدائية، وتضم صفوف روضة، أما حي القصور ففيه مدرستان فقط، ابتدائية وإعدادية، حسب العبد الله، فالمستأجر يدفع زيادة مقابل توفير الخدمات، في حين أن الشقق المفروشة أغلى من الفارغة، وتضيف: "أخي عاد من تركيا، لم يستطع استئجار شقة مفروشة قدرها 5 ملايين شهرياً، وفرشها غير مكتمل."

أصحاب مكاتب عقارية: الأزمة تتصاعد

عبد السلام عزوز، صاحب مكتب عقاري في حمص، أوضح لموقع تلفزيون سوريا أن زيادة الطلب على الإيجار بسبب عودة المهجّرين واللاجئين أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار الإيجار. فالأسعار مبالغ بها، وطمع أصحاب العقارات غير طبيعي، إذ تتراوح الأسعار حسب المنطقة ما بين 200 إلى 800 دولار شهرياً، مع شرط الدفع السنوي في غالب العقود.

كان إيجار المنزل في حي جورة الشياح بحمص 800 ألف ليرة سورية (ما يعادل 54 دولاراً/ سعر الصرف العام الماضي 15 ألفاً مقابل الدولار الواحد) شهرياً، وأصبح اليوم ثلاثة ملايين (ما يعادل 300 دولار)، وغير موجود.

وأكد عزوز أن أزمة السكن ستزداد عندما يعود العمل الرسمي في دائرة الطابو، بعد أن كان العمل يتم بالسجل المؤقت في سوريا، لأن التأخير في تثبيت الملكيات سيجمّد كثيراً من البيوع، وبالتالي تتقلص خيارات السكن.

والحل الوحيد، حسب عزوز، هو البدء بإعادة الإعمار، وانخفاض أسعار مواد البناء، والتأهيل السكني، وبناء البنية التحتية. مثال على ذلك: الجزيرة التاسعة في حي الوعر، التي تتوافر فيها أبنية غير مكتملة تابعة للجمعيات السكنية، ويجب العمل فيها بشكل سريع ومنظم من أجل تخفيف العبء على السكان.

بالنسبة للعمولة في مكاتب الإيجارات، أفاد عزوز بأن العمولة قبل التحرير كانت مقبولة، تعادل إيجار شهر واحد نظراً لمدة العقد وقيمة المبلغ، مثال: من 500 ألف إلى مليون ليرة، في حين بعد التحرير لم تعد العمولة مقبولة لارتفاع سعر الإيجار الشهري

وانخفاض مدة العقد، مثال: إيجار 800 دولار والعمولة بالقيمة نفسها، حتى لو كانت مدة العقد شهراً واحداً فقط.

بدوره، علي الحميدي، صاحب مكتب عقاري في ريف حمص الشمالي، أشار لموقع تلفزيون سوريا إلى أن العائلة المهجّرة ازداد عدد أفرادها بعد زواج الأبناء في الغربة، ما يعني الحاجة لأكثر من منزل. وأضاف أن الارتفاع شمل أيضاً أسعار البيع، موضحاً أن سعر الدونم الواحد في قرية الدار الكبيرة كان 100 مليون ليرة سورية، ما يعادل 7000 دولار، وبقي على سعره رغم ارتفاع قيمة الدولار، فقد أصبحت 100 مليون تعادل حالياً 11 ألف دولار. وسبب ثبات السعر هو كثرة الطلب، إذ يرغب الناس ببناء منازل لأولادهم.

سعر المتر المربع للعقار داخل المخطط التنظيمي لقرية الدار الكبيرة هو 200 ألف ليرة، أي أن الدونم السكني يعادل 200 مليون ليرة، وقد بقي السعر على حاله. ويستدرك الحميدي أن غالبية المهجّرين يحتاجون لمنازل مستأجرة، وهي قليلة بسبب عودة الناس إلى ممتلكاتهم، ولقلة المساحة العمرانية، وتعرض قسم من الريف لدمار كبير. وكحل مؤقت، جلب بعض المهجرين من الشمال السوري بيوتاً متنقلة (كرفانات) ووضعوها على أراضيهم، كلفتها 5 آلاف دولار، في حين أن كلفة البناء لمنزل مكوّن من ثلاث غرف ومنتفعات تتراوح بين 170 إلى 200 مليون ليرة سورية.

وأشار الحميدي إلى أن الحلول صعبة للغاية بسبب عدم وجود إمكانات متاحة لدى الدولة، لكن هناك أراضي أملاك دولة صالحة لمشاريع سكنية (ضواحٍ، جمعيات سكنية) على غرار مشاريع السكن الشبابي ومساكن الضباط في مدينة حمص قبل الثورة السورية. ولفت إلى أن أبراج حي الوعر، الممتدة إلى منطقة مصفاة حمص، هي مشاريع إعمارية متوقفة، قسم منها مباع للناس، وقسم آخر ملك للدولة لم يُبع بعد، وكانت تقيم عليها مؤسسة الإسكان العسكري، وهناك أبنية على العظم، وإن تم استكمالها، ستحلّ جزءاً من الأزمة.

بلغ عدد المباني المدمرة في حمص 13,778، منها 3,082 مبنى مدمراً كلياً، و5,750 بشكل بالغ، و4,946 بشكل جزئي، بحسب ما نشره معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب في آذار عام 2019.

مطالب بإلغاء قانون الإيجار القديم

في ظل ما يشهده الواقع العقاري من اختلالات قانونية ومجتمعية، لا يزال آلاف المالكين في سوريا يعانون من تداعيات قانون الإيجار القديم، الذي فُرض في سياقات استثنائية قبل عقود، واستمر في فرض تمديد حكمي لعقود الإيجار من دون موافقة المالك، وبشروط مجحفة تُخل بمبدأ التوازن العقدي، وتُقصي حقوق الملكية المصونة شرعاً وقانوناً.

لقد تحول هذا القانون، في جوهره وتطبيقاته، إلى حالة ظلم ممنهج للمالكين، لا سيّما في المناطق التي تعرضت للقصف والدمار والنزوح منذ عام 2012، إذ فقد كثير من المالكين القدرة على استثمار عقاراتهم أو ترميمها أو حتى الوصول إليها، في حين بقي المستأجرون في بعض الحالات يتمتعون بحماية قانونية مطلقة من دون أي مقابل عادل أو مراعاة لواقع المأجور، الذي أصبح في حالات كثيرة آيلاً للسقوط أو متدهور البنية والخدمات، حسبما قال الناشط الحقوقي مرعي الرمضان لموقع تلفزيون سوريا.

وأضاف الرمضان أن استمرار هذا الوضع يُعد خرقاً صريحاً لحق الملكية، الذي أجمعت عليه الشرائع السماوية جميعها، ونصت عليه بوضوح المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لا سيّما المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه "لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً". كما يُخالف هذا القانون مبادئ العدالة الاجتماعية، ويُفرّغ العلاقة التعاقدية بين المالك والمستأجر من أي توازن حقوقي.

وعليه، طالب مرعي الرمضان عبر موقع تلفزيون سوريا بـ:

إعادة النظر الشاملة والعاجلة في قانون الإيجار القديم، وإنهاء التمديد الحكمي غير العادل.

وضع آلية تعويض وإنصاف للمالكين المتضررين، وخاصة أولئك الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من أملاكهم نتيجة للنزاع أو التهجير أو دمار المناطق السكنية.

سن قانون إيجار عادل ومتوازن يراعي المستجدات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، ويضمن حقوق الطرفين ضمن إطار زمني واضح وغير مفتوح.

تشكيل لجان حقوقية مستقلة لتوثيق الأضرار والخسائر التي لحقت بالمالكين المتضررين من القانون الحالي، ورفع توصيات مباشرة للجهات التشريعية والتنفيذية.

إن إنهاء هذه المظلومية التاريخية ليس ترفاً قانونياً، بل واجب وطني وإنساني وأخلاقي، لتحقيق العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الملكية، والمساهمة في إعادة الإعمار والاستقرار العقاري في البلاد، وفقاً لمرعي الرمضان.

بدوره، تامر الحلاق، أحد الأشخاص الذين يعانون من قانون الإيجار القديم، قال لموقع تلفزيون سوريا: "أملك مع إخوتي محلاً تجارياً في حي الصناعة بمدينة حمص، هذا العقار مؤجر منذ عام 1973، وابنه ما زال متمسكاً بالمحل كوريث لأبيه، لكن المحل فيه عقد إيجار وأصحابه أولى بملكه حسب الشرع. نطالب وزير العدل بإبطال هذا القانون والتمديد الحكمي، لأن عقد الإيجار مبني على المنفعة المؤقتة بانتهاء المدة، ولا ينتقل إلى ورثة المستأجر."

يشار إلى أن وزارة العدل السورية أصدرت في 12 حزيران الجاري قراراً بتشكيل لجنة لدراسة الصكوك العقارية والتعليمات النافذة المتعلقة بعقود الإيجار.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

Syrian Arab Republic
Ministry of Justice

الجمهورية العربية السورية
وزارة العدل
الرقم: ٥٩٠٦

القرار رقم (٨٥٦) ل

وزير العدل

- بناءً على أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم/٩٨/تاريخ ١٩٦١/١١/١٥ وتعديلاته.
- وعلى أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦ وتعديلاته.
- وعلى أحكام قانون الموظفين الاساسي رقم /١٣٥/ لعام /١٩٤٥/ وتعديلاته.
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

يُقرر ما يلي:

- **المادة ١**-تشكل لجنة مكونة من:

- القاضي أنس منصور السليمان	رئيس محكمة النقض	رئيساً
- القاضي محمد حاج حسن	النائب الأول لرئيس محكمة النقض	عضواً
- القاضي محمد جمال الدين الخطيب	رئيس غرفة المخاصمة في محكمة النقض	عضواً
- القاضي عمار العاني	مستشار الهيئة العامة لمحكمة النقض	عضواً
- القاضي حسام شويكي	مستشار بمجلس الدولة	عضواً
- السيد أحمد سندة	ممثلاً عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة	عضواً
- السيد محمد عقيد	رئيس دائرة عقود الإيجارات في محافظة دمشق	عضواً
- المحامي عبد العزيز بكري	عضو مجلس النقابة المركزي	عضواً

المادة ٢-مهمة اللجنة: دراسة الصكوك التشريعية والتعليمات النافذة المتعلقة بعقود الإيجار ذات التمديد الحكمي، سواء كانت العقارات مملوكة للأفراد أو للدولة، وسواء كانت مؤجرة للأفراد أم للدولة. وتقديم مقترحات لحل الإشكاليات المرتبطة بالتمديد الحكمي للإيجار، مستندةً إلى طبيعة عقد الإيجار والأحكام التي تنظم العلاقة بين الأطراف، بما يضمن تحقيق العدالة بين أطراف العلاقة الإيجارية.

المادة ٣-تنجز اللجنة مهامها خلال شهر من تاريخه ولها أن تستعين بمن تراه مناسباً.

المادة ٤-تصرف تعويضات اللجنة من موازنة وزارة العدل.

المادة ٥-يُبلّغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويُعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٦ / ١٢ /١٤٤٦هـ، الموافق لـ ١٢/ ٦ /٢٠٢٥م

وزير العدل
الدكتور مظهر الويس

وكان محافظ حمص، الدكتور عبد الرحمن الأعمى، قد ذكر في مقابلة مع تلفزيون سوريا بتاريخ 28 أيار الماضي، أن العمل جارٍ لتطوير خطة استراتيجية لإعادة إعمار حمص، بما في ذلك مشاريع الإسكان والبنية التحتية، وتنفيذ حلول فورية واستراتيجية لمشكلات إمدادات المياه والكهرباء، مع إطلاق مشاريع لتسهيل عودة النازحين إلى حمص.

وشدّد المحافظ على الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي ومشاركة المجتمع في جهود إعادة البناء، وعلى أهمية التعاون بين السلطات المحلية والسكان والشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة.

https://www.syria.tv/%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%84%D9%83%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%B5%D8%9F

17 - بقي 176 يوما.. سوريا بين أحلام المستثمرين وكابوس الواقع

هند خليفة، الثلاثاء, 27 مايو 2025

180 يوماً هي مدّة الفرصة التي منحتها وزارة الخارجية الأميركية لدمشق بإعفائها من العقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر، وهو القرار الذي من شأنه أن يفتح باب الاستثمارات في البلاد، لكن يظل السؤال المحير وهو هل بيئة الاستثمار في سوريا مهيّئة لأن تقدم فرص استثمارية خلال الأيام المتبقية 176 يوما؟.

وشهدت سوريا منذ مطلع العام الجاري تحولات اقتصادية مهمة، عقب إطاحة المعارضة بنظام الرئيس بشار الأسد المخلوع، ومحاولات لتحسين بيئة الأعمال والتي بدأتها الإدارة الجديدة بمحاولة حلحلة عقدة العقوبات الأميركية والأوروبية الخانقة، التي كانت تمثل عائقاً أمام دخول الاستثمارات.

واقع جديد

يبدأ الواقع الاستثماري الجديد في سوريا يتشكل بعد رفع العقوبات عن البلاد، حيث تجلى ذلك من خلال بعض الأرقام التي تعكس عودة دمشق لأن تكون لاعباً اقتصادياً جاذبا للاستثمارات في المنطقة.

يفتح رفع العقوبات الباب أمام استثمارات ضخمة في سوريا تقدّر بـ400 مليار دولار، منها 250 مليار دولار مخصصة لإعادة الإعمار، و40 مليار دولار لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء وبناء محطات جديدة.

قرابة 100 مليار دولار ستوجه لتأهيل قطاعات حيوية مثل النفط والغاز، السياحة، الصناعة، والزراعة.

خلال أسبوعين فقط من رفع العقوبات، أعلنت موانئ دبي العالمية عن أكبر استثمار في سوريا حتى الآن بقيمة 800 مليون دولار لتطوير ميناء طرطوس.

كما أعلنت شركة CMA CGM الفرنسية عن استثمار بقيمة 262 مليون دولار لتطوير ميناء اللاذقية.

مذكرة تفاهم مع شركة فيدو للمقاولات الصينية لاستثمار مناطق حرة بمساحة تتجاوز المليون متر مربع.

تقدمت أكثر من 500 شركة بطلبات لفتح فروع لها داخل سوريا منذ بداية العام الجاري.

تفاؤل نسبي

تعكف وزارة الاقتصاد السورية حالياً بالتعاون مع عدد من الوزارات، على تعديل قانون الاستثمار والقوانين والأنظمة المرتبطة بالعمل الاقتصادي في سوريا، وذلك لتأمين بيئة عمل مُريحة للشركات تحقق معايير الإنتاجية والتنافسية والجودة في العمل، بحسب وزير الاقتصاد والصناعة السوري الدكتور محمد نضال الشعار.

واستقبلت الجهات المختصة نحو 500 طلب لتأسيس شركات جديدة منذ بداية العام الحالي في مختلف القطاعات، وهو ما يعكس حراكاً اقتصادياً وتفاؤلاً نسبياً بين المستثمرين.

وعلى أرض الواقع هناك تحديات قائمة على صعيد البنية التحتية القانونية والمؤسساتية، حيث تحتاج سوريا إلى مزيد من الإصلاحات لتوفير بيئة استثمارية جاذبة وآمنة تتناسب مع متطلبات المستثمرين الدوليين.

في ظل استمرار تلك التحديات دعا وزير الاقتصاد، أصحاب الشركات ورجال الأعمال السوريين إلى العودة لأرض الوطن وتأسيس شركاتهم والمساهمة في إعادة إعمار بلدهم وتنمية الاقتصاد السوري، مؤكداً أن الدعوة مفتوحة لكل الشركات العالمية للعمل والاستثمار في سوريا.

دعوة وزير الاقتصاد السوري، قابلتها تساؤلات حول جاهزية البيئة الاستثمارية لتقديم فرص استثمارية حقيقية للمستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى التحديات القائمة سواء كانت تشريعية أو لوجستية والتي تشكل عائقاً أمام جذب الاستثمارات الكبرى.

واقع صادم

أكرم داوود، مستثمر أردني، جاء إلى سوريا ليخوض تجربة البدء في الاستثمار فيها بعد تحريرها، لكنه اصطدم بواقع عدم وجود بيئة للاستثمار، خاصة وأن الإدارة السورية الجديدة ينصب تركيزها على القضايا الأمنية والاجتماعية وتأسيس الدولة، وفق حديثه مع "الحل نت".

وقال المستثمر الأردني في مجال تنقية وتحلية ومعالجة المياه، إن معظم القوانين الخاصة بالاستثمار في سوريا تم إصدارها خلال عهد النظام البائد، وعلى الرغم من أن بعضها كان مشجعا للاستثمار لكنها كانت لا تلقى أي استجابة من المستثمرين لعدم الثقة بالنظام، بينما الإدارة الحالية قامت بتجميد تلك القوانين وتعطيلها لدراستها وبناء بيئة استثمارية جديدة.

إجراء تجميد القوانين الخاصة بالاستثمار يعد "عودة إلى الصفر"، فكان لابد من استمرار العمل بها وتطبيقها على المستثمرين الجدد، على أن يفعل تعطيلها على المستفيدين منها من المحسوبين على النظام السابق ويتم ملاحقتهم، على سبيل المثال إجراءات تسجيل الأراضي والسيارات مُجمدة، وكذلك الأمر بالنسبة لإصدار الرخص، و"فعليا بيئة الاستثمار حاليا صفر".

مستثمر أردني

وبشأن أبرز المعوقات التي تواجه المستثمرين حالياً، أوضح أن أي مستثمر حينما يتجه للاستثمار في أي دولة يبحث عن وضوح القوانين والبنية التشريعية والبنية المالية

بما فيها العقوبات وإزالتها، وجميعها أمور غائبة في سوريا، مؤكداً أن دخول الشركات السوق بطريقة مدروسة صعب، والكل يسأل عن معلومة غائبة.

غياب الوضوح وضمانات مطلوبة

أضاف المستثمر الأردني، أن عدم قدرة المستثمر على توقع الوقت اللازم لدورة رأس المال واستكمال دورة الاستثمار يسبب له مشكلة كبيرة، مشيراً إلى غياب الوضوح والمعلومات وخطة طريق واضحة من قبل الحكومة، على سبيل المثال عدم وضوح توقيت إزالة العقوبات وبدء تشغيل البنوك.

واستكمل حديثه بأنه حينما يضع المستثمر خطة استثمار بملايين الدولارات لن يتمكن من حساب المخاطر أو استرجاع المال، متابعاً أن المستثمر الذي يدخل سوريا في هذا التوقيت ليس بدافع اقتصادي واستثماري وإنما دافعه الدعم الإنساني وعدم وجود بديل سوى المخاطرة.

وعن الضمانات التي ينتظرها المستثمر حتى يضخ أمواله والاستثمار بها، أشار إلى ضمان آلية رفع العقوبات وتوقيتها، إضافة إلى ضمان استقرار قيمة الدولار الذي يشهد تذبذباً بين الحين والآخر، فعلى سبيل المثال وصل سعر الدولار إلى نحو 12,500 ليرة وهبط في وقت آخر إلى 8,500 ليرة، بنسبة تذبذب 30 بالمئة، وهي نسبة لا يمكن لشركة تحملها، واصفا الوضع بـ"مخيف"، وأن تذبذب العملة خصوصا الدولار قاتل لأي استثمار أجنبي.

وعن الضمانات الأمنية، أوضح أن كثير من الشركات من الممكن أن تتعايش وتعمل في أماكن خطرة، مقابل وجود تشريعات واضحة وعملة مستقرة، إضافة إلى إمكانية إدخال وإخراج رأس المال بسهولة، مؤكداً أن توافر تلك العوامل ستقبل الشركات على الاستثمار وضخ المال.

قانون جديد للاستثمار

بحسب "بوابة الاستثمار السورية"، من المتوقع أن يصدر القانون الجديد للاستثمار بالأسبوع الأخير من شهر أيار/ مايو الحالي، ومن المنتظر أن يساهم القانون في تحفيز الاستثمار في قطاعات حيوية كالعقارات، والصناعة، والطاقة، والسياحة،

والتكنولوجيا، كما سيعمل القانون على تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال رقمنة المعاملات وإطلاق منصة موحدة لتقديم الطلبات، مما يُسهم في تقليص الوقت والتكاليف.

فيما أكد محافظ "البنك المركزي السوري"، عبد القادر حصرية، بدأت سباقا عاجلا لإصلاح نظامها المالي، عقب الموافقة على تخفيف العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وحدد في مقابلة مع صحيفة "ذا ناشيونال"، خططاً لتحديث السياسة النقدية، ومراجعة التشريعات المصرفية، وتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، والتعامل مع المودعين الأجانب، بما في ذلك الكيانات السيادية.

تحول بالنظام المالي السوري

شهد النظام المالي السوري تحولاً كبيراً بعد أن ظل معزولاً عن النظام المالي العالمي، وقد تعززت هذه العزلة بسبب العقوبات الدولية التي بدأت في عام 1979 عندما تم تصنيف سوريا باعتبارها "دولة راعية للإرهاب"

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ، خلال جولة خليجية في وقت سابق من هذا الشهر، رفع العقوبات قبيل اجتماع تاريخي مع الرئيس الانتقالي السوري أحمد الشرع في الرياض، وسارع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ الخطوة نفسها.

ستكون أولى نتائج الخطوة الأميركية والأوروبية انفراجة اقتصادية بعد سنوات من الاختناق، إذ أعاقت العقوبات التجارة والاستثمار وتراجع قيمة الليرة السورية، إلا أن نجاح إعادة التنمية الاقتصادية سيعتمد على برنامج حكومي وتنفيذه على أرض الواقع.

عد تنازلي.. واختبار للحكومة

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي، الدكتور مجدي الجاموس، في تصريح خاص لموقع "الحل نت"، أن العد التنازلي قد بدأ نحو انتهاء فترة تخفيف العقوبات، لذا فإن الحكومة الانتقالية السورية أمام اختبار حقيقي لأن تكون قادرة على إدارة تلك المرحلة بشكل جيد والتغلب على معوقات الاستثمار في كافة المجالات.

البيئة الاستثمارية حتى الآن لا تزال غير واضحة، في ظل غياب البنية التشريعية والقانونية وتداخل الخطط، مستعرضاً بعض المعوقات والتحديات التي تواجه مناخ الاستثمار في سوريا، وأوضح:

عدم الاستقرار الأمني والمناكفات الإقليمية والدولية حول سوريا ووضعها الأمني، لكن كلّاً من السعودية وتركيا أعطتا مساحة للتقليل من هذه المناكفات.

ضعف القطاع المالي الذي له أهمية كبيرة في جذب الاستثمار، سواء من قطاع بنوك وشركات صرافة وشركات حوالات، فيجب افساح المجال لكل البنوك الراغبة بعملية الاستثمار وفتح فروع لها في سوريا وتقديم تسهيلات لها.

انهيار البنية التحتية من طاقة ونقل وكهرباء، واستمرار حالتها في حدها الأدنى.

هجرة الموارد البشرية، ولابد من العمل على جذبها لإعادتها من جديد.

عدم وضوح وغياب نظام العقود الاستثمارية

عدم وضوح الرؤية وغياب الانسجام بين الوزارات، لتعمل على خطة واحدة، وبالتالي غياب الرؤية المشتركة للحكومة.

التعارض الكبير بين الجهات الرقابية كالجهاز المركزي للرقابة المالية وهيئة الرقابة والتفتيش، وغياب آلية العمل عن دورها الأساسي، حيث وضعها النظام السابق للسيطرة على الشركات، لذلك لابد أن تأخذ دورها لتحديد الاختراقات والتجاوزات المالية.

طبيعة القوانين الحالية

أشار الخبير الاقتصادي إلى أن قوانين الاستثمار المعمول بها في سوريا، هي قوانين غير جاذبة، وتحتوي على مساحات للاختراقات التي تسمح للحكومة السيطرة على المشاريع أو الابتزاز من أجل مشاركة المستثمرين بهذه المشاريع خاصة الاستثمارات الأجنبية، منها على سبيل المثال شركة "إعمار" التي خرجت من السوق السورية لهذا السبب، مؤكداً أنه لا يمكن الاعتماد على البيئة القانونية الاستثمارية التي كانت موجودة في عهد النظام السابق.

ورأى أن سوريا خاصة بعد أن رُفعت عنها العقوبات الأميركية والأوروبية باتت "وطن الاستثمارات"، حيث تتوافر فيها فرصها كبيرة لجذب الاستثمارات الجديدة، لذا لابد وأن

يتم إدارة المرحلة والتغلب على الصعوبات التي تواجه الحكومة، بوضع هوية اقتصادية وخطة واضحة لتشجيع الاستثمار، والبدء بوضع قانون تشريعي جديد جاذب للاستثمار.

وأكد أنه كان هناك ضرورة أن يضم تشكيل الحكومة الانتقالية وزارة للاستثمار، فالبلاد بحاجة ملحّة لبناء اقتصاد وطني والتركيز على الاستثمار، على أن تكون مهمتها وضع خطة واضحة المعالم لسنوات قادمة لقانون استثماري للتعامل مع المستثمرين الأجانب والعرب والمغتربين السوريين.

تأثير رفع العقوبات

رأى الخبير الاقتصادي أن التأثير الاقتصادي لرفع العقوبات الأوروبية عن سوريا أكبر من الأميركية، موضحاً أن عقوبات واشنطن كانت فرضت عبر قانون "قيصر" على كل الشركات والمنظمات والحكومات وحظرت التعامل مع سوريا، وهي جماعية.

بينما بالنسبة للعقوبات الأوروبية، فهي ثنائية، وبعد رفعها هناك فرصة لجذب الأوروبيين للاستثمار، خاصة وأنه كانت هناك شراكة مع سوق الأوروبية المشتركة، مشيراً إلى أن صادرات سوريا لدى الاتحاد الأوروبي كانت وصلت إلى 40 بالمئة في عام 2010، بينما المستوردات السورية من أوروبا تخطت 20 بالمئة، لافتاً إلى أن الجذب الاستثماري للأوروبيين أكثر من الأميركيين أو أي دولة أخرى.

وأكد أن البيئة غير الجاذبة للاستثمار، تحتاج إلى أن تُدار بوضوح ومنح المستثمرين المحليين والأجانب والمغتربين درجة من الأمان وتحقيق الاستقرار الأمني واستقرار في التشريعات والقوانين، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك طروحات اقتصادية جريئة ومحاولة عمل شراكات واضحة، وأن تبدأ الوزارات بوضع خطة واضحة المعالم خلال الستة أشهر القادمة.

متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة

في السياق أكد المستشار الاقتصادي، أسامة القاضي، في تصريح خاص لموقع "الحل نت"، أن سوريا حتى توفر بيئة استثمارية جاذبة لابد أن تصدر قانوناً للاستثمار خالي من البيروقراطية كما يسهل عمل المستثمرين من خلال اتباع سياسة النافذة

الواحدة بحيث يتعامل المستثمر مع هيئة واحدة تكون مسؤولة عن التنسيق مع بقية الوزارات.

وأضاف إلى ذلك أن هناك ضرورة أن يكون لدى الفريق الاقتصادي رؤية لأولويات سوريا وحاجاتها التنموية خلال المرحلة القادمة، فعلى سبيل المثال لا تمنح الشركات المصنعة للبسكويت إعفاء من الضرائب أكبر من الشركات المصنعة للسيارات أو التكنولوجيا التي من شأنها أن تخلق فرص عمل هائلة، مشدداً على ضرورة أن يشمل القانون أولويات ورؤية خاصة للبلاد التي هي في حاجة إلى دخول أكبر قدر ممكن من الاستثمارات ذات القيمة المضافة الحقيقية.

وبيّن أن الفريق الاقتصادي لابد أن يكون لديه خارطة استثمارية لسوريا، بحيث يتم توفير دراسات جدوى للعديد من المشاريع في الكثير من القطاعات كالزراعة والصناعة، وبالنسبة للإعمار يجب أن يكون هناك إدارة خاصة للمشاريع تكون مسؤولة عن وضع الرؤية العامة بمعايير دولية لإعادة إعمار سوريا قبل التعاقد مع أي مطوّر عقاري، كما يجب أن يكون لديها مختصين بتخطيط المدن.

ما تحتاجه القوانين

رأى المستشار الاقتصادي، أن قانون الاستثمار يجب أن يكون رشيقاً مرناً بدون بيروقراطية زائدة، وإلى جانبه يجب أن يكون هناك قانون للمصارف يستفيد من تجارب العالم في استقطاب المصارف العالمية من جهة، ومن جهة أخرى يتم تسهيل استحداث مصارف جديدة والاستعانة بخبرات صندوق النقد الدولي، في تأهيل البنية التحتية الالكترونية للأنظمة المستخدمة في سوريا، خاصة وأنها أنظمة قديمة تحتاج إلى تطوير بعد 40 عام من العزلة.

وأضاف كذلك تأهيل موظفي تلك المصارف أنفسهم الذين لم يعتادوا على أحجام رجال أعمال بإمكانات كبيرة، وشرح التسهيلات المصرفية التي يجب أن تقدم إلى الشركات التي ستخدم سوريا، التي لابد أن تجد نظاما مصرفياً لا يقل عن أي مصرف في العالم من حيث الخدمة، أو السرعة، أو الاستقبال، أو تسهيل المعاملات المالية.

اقترح تأسيس محكمة خاصة بالاستثمار والتجارة على أن تكون مُلحقة بمبنى خاص بهيئة الاستثمار، مهمتها البت في أي قضية استثمارية تجارية خلال شهر على الأكثر،

والابتعاد عن الدخول في سراديب البيروقراطية القانونية التي يمكن أن تأخذ القضية فيها ما بين عشرة إلى عشرين عاماً، مشيراً إلى أنها جزء من المنظومة التي تستقطب الاستثمارات، لأن المستثمر دائماً ما يبحث عن الأمان وبيئة استثمارية عادلة.

الإدارة السورية الحالية أمام فرصة محددة الموعد ومشروطة، فعليها أن تغتنم تلك الفرصة والإسراع في تحقيق الانفتاح الاقتصادي، قبل مرور مدة الـ 180 يوم.

https://7al.net/2025/05/27/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-5/hend/economy/

18 - »عاهات الاشتراكية» أم «عاهات الرأسمالية»؟ تضليل اقتصادي برعاية غرفة تجارة دمشق

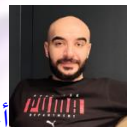

أحمد الرز، أيار 25, 2025

نظّمت غرفة تجارة دمشق، يوم الخميس 22 أيار 2025، محاضرة اقتصادية بعنوان «كيف حققت الحرية الاقتصادية وسياسات اقتصاد السوق الحر الرخاء لـ 1.4 مليار صيني وأفادت العالم؟»، قدمتها مديرة العلاقات الخارجية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في معهد أكتونActon ، لي سكوللاند، وهي - كما تشير نتائج البحث عنها - أمريكية من أصول صينية كرست حياتها، منذ انتقالها للعيش في الولايات المتحدة، للحديث عن «تجربتها» بوصفها «ناجية» من «فظائع الحزب الشيوعي الصيني»، ولنشر الفكر الليبرالي في العديد من دول العالم. وفي مقابلاتها الإعلامية السابقة، غالباً ما يجري التأكيد على «ارتباطاتها الوثيقة بعدد من المنظمات الدولية، وعلاقاتها القوية مع نخبة من الاقتصاديين حول العالم.«

إلى جانب سكوللاند، اعتلى المنصة كل من رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، عصام الغريواتي، الذي أكد أن هذه اللقاءات «تمثل ركيزة أساسية في مسيرة التعافي الاقتصادي والانفتاح نحو مستقبل أكثر إشراقاً»، ومستشار وزير الاقتصاد والصناعة، مازن الديروان، وهو صاحب التصريحات الأخيرة، التي لاقت استهجاناً واسعاً داخل البلاد، حول ضرورة أن تتخلى الدولة السورية بالكامل عن دورها في إدارتها للاقتصاد وأن يتم بيع القطاع العام السوري بالكامل.

ألقى الديروان مداخلة افتتاحية، عرف فيها المحاضرة الضيفة، وأشار إلى أن «التجربة الصينية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر» تُعد واحدة من أبرز النماذج العالمية الجديرة بالدراسة والتأمل، ودعا للتسريع في عملية «التحول نحو اقتصاد السوق» في سورية، واصفاً السياسات الاقتصادية لنظام الأسد بأنها «عاهات الاشتراكية التي كبلت الاقتصاد السوري».

بدورها، تمحورت محاضرة سكوللاند التي تضمنت الكثير من الحديث عن «تجربتها» و«انطباعاتها» الشخصية خلال فترة حياتها في الصين، على ثلاث أفكار أساسية يمكن اعتبارها نقاط انطلاق في تحليلها عموماً: أولاً، أن الصين انتقلت من نظام شيوعي إلى نظام رأسمالي صرف يعتمد اقتصاد السوق الحر. ثانياً، أن الصين «تخلت عن نموذجها الاقتصادي المركزي الصارم». ثالثاً، أن انتشال الصينيين من الفقر جاء بفضل «التخلي الصيني» عن هذا النموذج. وهي الأفكار الثلاث التي سنحاول التطرق لها بإيجاز في هذا المقال.

هل الصين «دولة رأسمالية صرفة»؟

يختلف النموذج الاقتصادي الصيني عن الرأسمالية - التي تُعتبر في جوهرها سعياً دائماً نحو الربح الأقصى - في جوانب أساسية عدة، حيث تلعب المؤسسات المملوكة للدولة، والتي بلغ عددها 867,000 ومثلت نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020، دوراً مركزياً في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، مع إعطاء الأولوية

للأهداف الوطنية الاجتماعية على الربح. وعلى عكس الاقتصادات الرأسمالية، تحدد الخطط الخمسية الصينية، مثل الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021-2025)، الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه الموارد لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل بدلاً من المكاسب المالية قصيرة الأجل. وهذا يتناقض جذرياً مع الاقتصادات الرأسمالية، حيث يتحكم السوق بقرارات الاستثمار.

ويتضمن نهج الصين في تنظيم الاقتصاد تدخلاً حكومياً كبيراً لضمان الاستقرار الاجتماعي، ما يتعارض مع مبدأ السعي نحو الربح الأقصى في الرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، إذا نظرنا إلى ضوابط رأس المال والقيود على الاستثمار الأجنبي في الصين، نجد أنها تُعاكس النموذج النظري الصافي لاقتصاد السوق الحر.

في الواقع، يعطي النموذج الاقتصادي الصيني الأولوية للأهداف الاستراتيجية والاجتماعية على الربح الأقصى، ما يبيّن انحرافاً جذرياً عن المبادئ الرأسمالية. ومن الأمثلة الأولية على ذلك:

أولاً: شبكة السكك الحديدية عالية السرعة في الصين، والتي امتدت لأكثر من 40,000 كيلومتر في عام 2023، وتطلّب إنجازها استثمارات حكومية ضخمة مع خسائر مالية أولية. وكان الهدف تعزيز الربط، وتنشيط الاقتصادات المحلية، ودعم التنمية طويلة الأجل، وليس الربح الأقصى الفوري.

ثانياً: مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقت في عام 2013، وشملت مليارات الدولارات على شكل قروض واستثمارات في مشاريع البنية التحتية في آسيا وأفريقيا وأوروبا. ورغم أن هذه المشاريع انطوت على مخاطر مالية كبيرة، إلا أن الصين استمرت فيها في سبيل ربط الاقتصادات المعنية.

ثالثاً: في عام 2022، استثمرت الصين 546 مليار دولار في الطاقة النظيفة، وهو ما يعادل نحو نصف الإنفاق العالمي على الطاقة منخفضة الكربون، وذلك لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. وشمل ذلك تشغيل قدرة طاقة شمسية كهروضوئية في عام 2023 تعادل ما أنجزه العالم كله في عام 2022، وكان هذا مدفوعاً بأهداف بيئية وإنمائية بدلاً من الأرباح قصيرة الأجل.

رابعاً: خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وبعدها في جائحة كورونا 2020، قدمت الصين نموذجاً مختلفاً تماماً عما جرى في الاقتصادات الرأسمالية التي أعطت الأولوية لمصالح الشركات في تخفيض التكاليف من خلال عمليات تسريح الموظفين. حيث وجهت المؤسسات المملوكة للدولة في الصين للحفاظ على مستويات التوظيف، حتى على حساب تقليل الأرباح والنمو، وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي.

الخلاصة أنه من الصحيح أن الصين اعتمدت إلى إصلاح نموذجها الاقتصادي وفتحت مجالاً للسوق منذ عام 1978، لكن نموذجها ظلّ متميزاً عن الأنظمة الرأسمالية أو أنظمة السوق المفتوح بسبب الدور الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، والتركيز على الأهداف الاستراتيجية الضامنة للاستقرار الاجتماعي ومعيشة الناس.

باختصار، الربح في الصين مُرحب به ضمن حدود خدمة أهداف النمو الاقتصادي، لكن عندما يتعارض الربح مع أولويات مثل توسيع البنى التحتية أو الحفاظ على البيئة أو القضاء على الفقر، يتنحى الربح جانباً.

هل تخلت الصين عن النموذج الاقتصادي المركزي المخطط؟

يتسم النموذج الاقتصادي الصيني بشكل جوهري بالتخطيط المركزي، سواء في نماذجه السابقة خلال القرن العشرين، أو في صيغته المعاصرة المعروفة باسم «اقتصاد السوق الاشتراكي» الذي يُعبّر عنه رسمياً بشكلٍ صريح بوصفه تمهيداً أو «مرحلة أولية» لتطوير الاشتراكية. إلا أن هذا التخطيط لا يقتصر على الإدارة التقنية للشؤون الاقتصادية، بل يشمل أيضاً التزاماً رسمياً بتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للمواطنين. ففي الممارسة، يعني الاقتصاد المخطط في الصين أن الدولة تلعب دوراً توجيهياً في كل نتيجة اقتصادية كبرى، بدءاً من تحديد أهداف النمو الاقتصادي، ووصولاً إلى إعادة توزيع الثروة بين المناطق والطبقات الاجتماعية.

يلاحظ الباحث الاقتصادي الفرنسي، ريمي هيريرا، أن النظام الاقتصادي الصيني يستند إلى «تخطيط قوي ومُحدَّث» وإلى إطار سياسي يتيح «خيارات جماعية» في السياسات الاقتصادية. وهذا يعني عملياً أن الحكومة تتدخل بانتظام في الأسواق، حيث

توجه الإنفاق إلى القطاعات الإنتاجية وتُدير أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، وتحدِّد اتجاهات الاستثمار وفق أولوياتها. ولا تزال الدولة الصينية تحتفظ بالحصص الأكبر في البنوك والشركات الكبرى، ما يسمح لها بتوجيه النتائج الاقتصادية. بالتالي، فإن «الاقتصاد المخطط» الصيني اليوم هو مزيج من النشاط السوقي والتوجيه الحكومي، وهو نموذج هجين وفريد حيث يرسم التخطيط المسار وتُستخدم الأسواق كأداة لجرّ العربة في الاتجاه الضروري اجتماعياً.

فعلياً، تتدخل الدولة بشكل مباشر لتوزيع فوائد النمو الاقتصادي ومنع التفاوت الشديد في توزيع الثروة. من الأمثلة الأساسية على هذا التدخل هو إعادة توزيع الثروة بين المناطق المختلفة. فالمخططون الصينيون يعيدون توزيع الثروة من المقاطعات الساحلية الغنية إلى المناطق الداخلية الفقيرة من خلال التحويلات المالية وبرامج «التوأمة والمساعدة»، حيث تُربط المدن المزدهرة في الشرق بمقاطعات أقل نمواً في الغرب لتقديم الدعم والاستثمار والخبرة، وهي مبادرة تضامنية تنظمها الدولة ولا نظير لها في أنظمة «اقتصاد السوق الحر».

تُحدد الحكومة الصينية أهدافاً عامة، مثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو سقف معدل التضخم، أو هدف خفض الفقر، أو الحد من كثافة استهلاك الطاقة، وتستخدم أدوات التخطيط للتأثير في النتائج. وبدلاً من فرض ما تنتجه كل منشأة، قد تقرر بكين مثلاً أن الصناعات التكنولوجية يجب أن تُشكّل 10% من الناتج المحلي بحلول عام معين، ثم توجّه البنوك والجامعات والشركات لحشد الموارد نحو هذا القطاع من خلال الدعم والتمويل البحثي.

كذلك يسمح النظام المخطط في الصين بتعبئة الموارد لإنجاز مشاريع كبرى ذات قيمة اجتماعية. سواء كان الأمر يتعلق ببناء شبكة سكك حديدية عالية السرعة على مستوى البلاد، أو تنفيذ مبادرة «الحزام والطريق»، أو إطلاق حملات الصحة العامة (كما حدث في الاستجابة المركزية السريعة لتفشي كورونا في ووهان).

كيف جرى انتشال الصينيين من الفقر المدقع؟

شهدت الصين خلال العقود الأربعة الماضية تحولاً اجتماعياً غير مسبوق: فقد خرج نحو 800 مليون شخص من دائرة الفقر المدقع. ولم يكن هذا التحول، من بلد كان معظم سكانه يعيشون بأقل من دولارين يومياً في أوائل الثمانينيات إلى اقتصاد من الشريحة العليا من الدخل المتوسط اليوم، نتيجة للتحول نحو «اقتصاد السوق الحر»، بل جاء بفعل سياسات وتدخلات حكومية هدفت إلى تخفيف الفقر واستخدمت أدوات الاقتصاد المخطط لمصلحة القوى المنتجة.

ووفقاً للبنك الدولي، فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.90 دولار في اليوم) في الصين بنحو 800 مليون مواطن بين عامي 1981 و2021. وبذلك ساهمت الصين - وحدها - بنحو ثلاثة أرباع جميع من خرجوا من الفقر المدقع في العالم خلال تلك الفترة. وبالمناسبة، تستخدم خط فقر وطني أكثر صرامة من خط الفقر الدولي، ووفقاً لهذا الخط، تم إخراج نحو 770 مليون شخص من الفقر في 40 عاماً.

تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى عمق هذا التغير: فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في الصين من نحو 66 عاماً عام 1978 إلى 78 عاماً بحلول عام 2020، كما أصبحت الأمية شبه معدومة بفضل توسيع فرص التعليم. وقد سجلت الأمم المتحدة أن الصين هي الدولة الوحيدة التي انتقلت من فئة «التنمية البشرية المنخفضة» في 1990 إلى «التنمية البشرية العالية» خلال بضعة عقود فقط. وفي عام 2020، أعلنت الصين رسمياً أنها قضت على الفقر المدقع في الأرياف، وحققت بذلك الهدف الأول من «أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030» قبل عشر سنوات من الموعد.

كانت الدفعة الأخيرة في مسيرة القضاء على الفقر في الصين حملة «التخفيف المخطط للفقر» بين عامي 2013 و2020، والتي تُعد نموذجاً حياً لتطبيق الاقتصاد المخطط بقيادة الدولة على الأرض. فقد أعلن الرئيس الصيني الهدف الطموح المتمثل في القضاء التام على الفقر المدقع في الريف بحلول عام 2020، وجعل من هذه المهمة محوراً أساسياً.

لتحقيق هذا الهدف، اتبعت الحكومة نهجاً دقيقاً: أنشأت قاعدة بيانات وطنية تضم كل فرد وأسرة فقيرة في البلاد، مع توثيق الأسماء والاحتياجات. وجاب ملايين الموظفين القرى لإجراء مسح شامل حول الدخل والظروف المعيشية. وبحلول عام 2014، كانت الحكومة قد سجّلت 89.9 مليون فقير ضمن 29.5 مليون أسرة، موزعين على 128 ألف قرية و832 محافظة فقيرة، وهي الأرقام التي شكّلت لاحقاً مرجعية التنفيذ والتقييم.

وكانت التدخلات متنوعة ومصممة حسب الحاجة: في بعض الحالات تم تقديم قروض صغيرة أو منح لإطلاق مشاريع مثل تربية الحيوانات أو افتتاح محلات تجارية. وفي حالات أخرى، تم تدريب الأفراد أو توفير وظائف في المصانع القريبة. ولعبت البنية التحتية دوراً كبيراً: فشُقّت طرق جديدة لربط القرى النائية، ووُفِّرت مساكن آمنة لمن يعيشون في بيوت متهالكة.

ونُقل نحو 10 ملايين شخص من مناطق غير صالحة للحياة، مثل الجبال المعرضة للانهيارات أو الصحارى القاحلة، إلى بلدات وأحياء جديدة مجهزة بالخدمات. وتضمنت عملية النقل منح العائلات مساكن حديثة وفرص عمل بديلة، ومولت الدولة هذه العمليات بالكامل، بمساهمة من مقاطعات غنية تولّت رعاية بعض هذه المجتمعات الجديدة.

ماذا عن سورية؟

في ضوء ما كُشف عنه في التجربة الصينية من قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد نحو أهداف اجتماعية وإنمائية كبرى، يبرز التساؤل: هل يصلح تبني اقتصاد السوق الحر في سورية ما بعد الحرب؟ الإجابة ببساطة: لا. بل إن هذا النموذج، إذا ما طُبق سيكون وصفة لتعميم الفقر، وتعميق التهميش، وتعطيل النمو الاقتصادي.

اقتصاد السوق الحر الذي يجري الترويج له في سورية اليوم مطابق لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ويقوم على مجموعة من المبادئ المدمرة: تحرير الأسعار، خصخصة القطاع العام، تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية، فتح الأسواق أمام رأس المال الأجنبي. ورغم أن هذه المبادئ قد تبدو «حديثة» في ظاهرها، إلا

أنها كارثية في سياق بلد منهك وممزق اجتماعياً، ويعاني من غياب المؤسسات، ولا وجود لشبكات أمان اجتماعي. فتح السوق في هذه الظروف ليس انفتاحاً على الفرص، بل انكشافاً أمام النهب المنظم والاحتكار والإفساد، وهو ما شهدنا نتائجه بفعل سياسات سلطة الأسد التي روجت لهذا النموذج طويلاً.

سوريا تحتاج إلى اقتصاد مخطط ومنتج وموجه نحو العدالة الاجتماعية وإعادة الإعمار على أسس وطنية. تحتاج إلى استثمارات عامة، وإلى دعم الإنتاج الوطني، وإلى مشاريع تنموية تدمج الفقراء في الاقتصاد، لا تُقصيهم باسم «الكفاءة» الزائفة.

والتجربة الصينية تؤكد شيئاً واضحاً: ليست الحرية الاقتصادية هدفاً في ذاتها، بل وسيلة تُقاس بمدى خدمتها للمجتمع وللناس. أما «التحرير» الاقتصادي المنفلت، خاصة في الدول شديدة الهشاشة، فهو مجرد تغطية لتجريف ما تبقى من الدولة.

معلومات إضافية

العدد رقم: 1228

https://kassioun.org/economic/item/83288-2025-05-25-18-01-00

19 - إعادة التداول في سوق دمشق للأوراق المالية.. الوزير برنية: الاقتصاد السوري بدأ التحرك والانتعاش

دمشق-سانا، 02-06-2025

استأنفت سوق دمشق للأوراق المالية نشاطها اليوم بعد توقف استمر نحو 6 أشهر، وذلك بحضور رسمي رفيع، ومشاركة واسعة من شخصيات اقتصادية ومستثمرين وتجار.

وأكد وزير المالية السيد محمد يسر برنية في كلمة خلال حفل أقيم في مبنى السوق بيعفور، أن إعادة افتتاح السوق والتداول بها رسالة مفادها بأن الاقتصاد السوري بدأ

في التحرك والانتعاش، مبيناً أن الرؤية الاقتصادية الحالية قائمة على 4 محاور أساسية، هي العدالة والإنصاف، وريادة القطاع الخاص، وجذب الاستثمار المحلي والخارجي، ومكافحة الفقر.

وأوضح الوزير برنية أن الدولة هي الراعي الذي يوفر الشروط اللازمة والبيئة المواتية لنمو عمل القطاع الخاص، وقال: "لن نزاحم القطاع الخاص، بل سنكون ميسّراً له من ناحية خلق البيئة المواتية للعمل، ووضع القوانين والأنظمة التي تساعد على النمو والازدهار، فنحن مقبلون على مرحلة مهمة من الاستثمارات الكبيرة."

ولفت الوزير برنية إلى الحرص على أن تكون سوق دمشق للأوراق المالية المصدر الأول لتمويل القطاع الخاص، وتطوير التشريعات ذات الصلة، وصولاً لمرحلة تكون فيها السوق رقمية بنسبة 100 بالمئة، وتحويلها إلى شركة خاصة على أعلى المستويات التي تواكب التطورات التقنية والرقمية العالمية، لتضطلع بدورٍ فاعلٍ كمركز يدعم التحول الرقمي والشركات المتوسطة والصغيرة، ويشجع الحوكمة والابتكار.

بدوره، رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الدكتور عبد الرزاق قاسم أكد أن السوق المالية لطالما كانت مرآة للاقتصاد الوطني، واليوم بعد رفع العقوبات والانفتاح على الاستثمارات المحلية والعربية والدولية، ستكون سوريا الجديدة أرضاً خصبة للفرص الاستثمارية.

وقال قاسم: إن "الانتقال من اقتصاد مركزي يديره القطاع العام واقتصاد الظل إلى نظام حرية اقتصادية من شأنه أن يعزز البيئة التنافسية من خلال تأسيس شركات جديدة، وخلق فرص استثمارية واعدة"، منوهاً بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف سوريا المركزي لإعداد تشريعات تتعلق بالصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنى التحتية، حيث سيكون لهذه الصكوك دور كبير في عملية التمويل والتنمية، إضافة إلى تعديل تشريعات صناديق الاستثمار وتأسيسها، بما يسهم في تعبئة المدخرات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإدارتها.

وفيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، بين قاسم أن العمل جارٍ على تشريع تأسيس منصات لتمويلها توفر قنوات يمكن من خلالها نقل المدخرات إلى الاستثمار،

إضافة إلى التعاون مع مصرف سوريا المركزي لإعادة صياغة التعليمات المتعلقة بدخول المستثمرين الأجانب وخروجهم من سوق دمشق للأوراق المالية.

من جهته، رئيس مجلس إدارة السوق فادي جليلاتي أكد أن عودة السوق للعمل من شأنها أن تعيد لسوريا مكانتها كمركز مالي وتجاري رائد في دول المنطقة، وأن هذه السوق لن تكون مجرد منصة لتداول الأسهم والسندات بل ستضطلع بدور رائد في إعادة الإعمار، وتحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، واستقرار العملة الوطنية وربط الاقتصاد السوري بالاقتصادات العالمية.

وأشار جليلاتي إلى أن العمل جار لأن تصبح السوق واعدة ومليئة بالفرص، من خلال خلق محفزات للمستثمرين، وتحقيق إصلاحات جوهرية في المجال الإداري والتشريعي، وإدخال أدوات مبتكرة وسندات خضراء، ومشتقات مالية وصكوك إسلامية.

وأبدى المدير التنفيذي للسوق الدكتور باسل الأسعد استعداد السوق للعمل، وممارسة الدور المنوط بها مع دخول استثمارات أوسع من شأنها المساهمة في بناء سوريا الجديدة، وقال: "رغم الإمكانيات المحدودة، تمكنّا من تنفيذ المطلوب منا بشفافية وحفظ ملكية المستثمرين، وسنكون قادرين على مواكبة التطورات القادمة."

وفي تصريح لـ سانا على هامش الحفل، أكد وزير المالية حرص الوزارة الكامل قبل الإطلاق على توافر الشروط المناسبة لعودة التداول المنتظم، بشكل متزامن مع خطة تطوير شاملة للسوق، تتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة، وتحقق الازدهار، عبر جذب المزيد من الاستثمارات إلى الاقتصاد السوري.

ولفت الدكتور برنية إلى الدور القيادي والمهم للقطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة، وخاصة في القطاع المالي، وأن السوق ستكون الرافد والمصدر الأول للتمويل.

وفي تصريح مماثل، رأى وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور محمد نضال الشعار أن إعادة التداول في السوق بداية لعهد الأمان وعدم الخوف، ودليل على بدء عملية التطور والتحسن نحو الاستقرار الذي يشجع الشركات الناجحة في عملها على أن تدرج ضمن السوق، وتصدر أسهماً قابلة للتداول.

واعتبر حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية في تصريح له، أن إطلاق السوق حدث مهم جداً نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في دعم الاقتصاد، وبداية لتدفق الاستثمار وتنويع المنتجات من أسهم وسندات وصكوك.

وحول دور المركزي بين الحصرية، أن المصرف سيوفر أنظمة قطع تسمح بدخول رؤوس الأموال الجدية في الاستثمار، وحماية السوق من المضاربة، مؤكداً أن المصرف يعمل على توفير كل الضمانات لدخول رؤوس الأموال، وزيادة الأرباح.

بدوره، أشار الدكتور عبد الرزاق قاسم إلى أنه تم مبدئياً تحديد ثلاثة أيام في الأسبوع للتداول، ومنع الصفقات الضخمة لمدة شهر من إعادة التداول، من أجل تسهيل عملية الرقابة، ومتابعة أداء السوق، واكتشاف مواطن الخلل، ومعالجتها، بعد توقف استمر حوالي 6 أشهر، وذلك لتكون الهيئة قادرة على التدخل ضمن هذا السياق، ومعالجة المخالفات إن وجدت.

وأكد قاسم أن الهيئة تعمل على زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق، وعدد المتداولين عن طريق بث جو من الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين على ملكياتهم وأسهم شركاتهم.

يذكر أنه تم إيقاف التداول في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 5-12-2024، نظراً للحاجة الماسة إلى الوقوف على الوضع التشغيلي والتمويلي للشركات المساهمة، واستكمال الإفصاحات المطلوبة منها حول حجم الأضرار والخسائر، والحد من احتمال

التلاعب وتهريب الأموال، علماً أن جميع بيانات السوق ومركز المقاصة والحفظ المركزي وملكيات المساهمين محفوظة، وتتمتع بأعلى درجات الحماية.

https://sana.sy/?p=2227438

20 - وزارة الإعلام تُحدد شروط ترخيص المواقع الإلكترونية في سورية

في 15تموز , 2025

الوحدة، نسيم صبح

أصدرت وزارة الإعلام في سورية مجموعة من الشروط الجديدة لترخيص المواقع الإلكترونية، بهدف تنظيم العمل الإعلامي الرقمي وضمان التزامها بالمعايير المهنية والقانونية.

أبرز الشروط المعلنة:

أن يكون صاحب الترخيص سوري الجنسية، أن يكون المدير المسؤول عن الموقع حاصلاً على شهادة جامعية، أو يمتلك خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال الإعلام، ألا يكون المدير المسؤول ملاحقاً قضائياً، وتحديد مدة الترخيص بخمس سنوات، مع إمكانية تجديدها.

وزارة الإعـــلام
MINISTRY OF INFORMATION

شروط ترخيص موقع إلكتـروني

الأوراق المطلوبة

- صورة عن هويّة صاحب الموقع، وصورة مصدقة عن شهادته الجامعيّة، أو صورة عن وثائق الخبرة
- بيان المقرّ، وعنوان الشّركة الرّئيسيّ و صورة عن السّجلّ التّجاريّ إذا كان مقدم الطلب شركة
- وثيقة غير محكوم ويستثنى من ذلك القضايا المتعلقة بالنّشاط الثّوريّ ضدّ النّظام البائد سواء كانت قضايا سببها أجهزة النّظام ومؤسساته أو دعاوى شخصيّة كيدية
- وصل دفع رسم التّرخيص المودع في المصرف المركزيّ ويُحضر بعد الانتهاء من إجراءات التّرخيص

الأوراق والوثائق المطلوبة لرئيس التّحرير والمدير المسؤول

- صورة الهويّة وصور شخصية عدد٢
- صورة مصدقة عن الشّهادة الجامعيّة وشهادة الخبرة
- وثيقة غير محكوم يُستثنى من ذلك القضايا المتعلقة بالنّشاط الثّوريّ ضدّ النّظام البائد سواء كانت قضايا سببها أجهزة النّظام ومؤسساته أو دعاوى شخصيّة (كيديّة)

في حال قُدّم الطّلب باسم شركة يجب تقديم الوثائق الإضافيّة الآتية

- صورة عن السّجلّ التّجاري للشّركة
- النّظام الأساسيّ للشّركة، رأسمال الشّركة

• تنبيهات مُهمّة •

- يحقّ للوزارة مراقبة أداء الموقع والتّأكّد من استمراريته تحت طائلة إلغاء التّرخيص

شروط ترخيص المواقع الالكترونية

كما نبهت الوزارة على حقها في مراقبة الموقع والتأكد من استمراريته وفعاليته، وفي حال عدم الالتزام بهذه الشروط أو توقف نشاط الموقع، يحق للوزارة إلغاء الترخيص الممنوح.

https://wehda.alwehda.gov.sy/?p=149977

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

تحية طيبة، أرسل لكم بحليته الجديدة

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/540

قضايا الاقتصاد السوري – شؤون داخلية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 آب، 2025 24 August

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 540, Syrian economic issues

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: